الانْتِحَـــاءُ الغَامِضُ

الدكتور/ أحمد وديع أحمد طنطاوي

كلية الآداب جامعة قناة السويس بالإسماعيلية

المقدمـة:

أهداف البحث وأهميته: قد يقول قائل: لماذا لا تفهم ما يقال!؟ وإن ما تراه غامضا يراه آخر غير غامض فهي عملية نسبيّة تختلف من إنسان إلي آخر وإن هذا الغموض له فوائد منها أنه أثرى المادة اللغوية وكثَّرها وبعَّجها بكثرة التأويلات والتقديرات والتعليلات...إلخ فأصبح لدينا محصول لغوي كبير وأظهر لنا مدى الجهد والعمل والتفكير الذي بذل فى شرحها فاتسعت اتساعا أكثر مما نظُنُّ وهذا مفيد وهو المطلوب. أقول: ليس ذلك هو المطلوب وليس ذلك مفيدا وإنما المطلوب والمفيد الوضوح واليسر والاختصار غير المخل بالفائدة لأن كثرة الكلام يأكل بعضه بعضا وينسِّى وبخاصة إذا كان غامضا وغير مفهوم مما نرغب الناشئة والمتعلمين عن النحو وننفرهم فيه فكانت النتيجة فقدان فهم الكثير من الخصائص النحوية والإعرابية زيادة علي أن تشعب الأفكار واختلاف الآراء وكثرة التقديرات تضر ولا تنفع تعقد ولا تيسر.

وكنت أتمنى أن تكون المادة اللغوية المطَّردة عبر الأزمنة المختلفة نقِيَّـة وَخالصة مما يشوهها ويشوبها من الانتحاءات الغامضة فى النصوص والعبارات والإعراب والتقدير والإلباس والتعنيت والتحريف في اللهجات خاصة أن أكثر العرب لم يكونوا علي درجة واحدة في النقل والفصاحة والبلاغة، ولا في الكلام، واستعمال المفردات المجردة والجمل المركبة، كما قال الخليل[1]. ولم يكن المعربون على درجة واحدة فى التقدير والفهم والتوجيه والوصول إلي المعنى بطريقة جيدة والأكثر من ذلك خداع النَّظْمِ للشارح وبعض التراكيب اللغوية وفاعلية الضرورة الشعرية التي شوهت اللغة المطردة فى كلام العرب والتي تسابق على احتوائها وتخريجها النحويون بغير حساب مع غياب العامل المساعد علي فهم مقصود الدلالات والألفاظ، ما يجعله يقع في

[1] المزهر 171/1.

المسلك الغامض المؤدي إلي فساد التخريج. وربما لا يدرك النحوي أنه لم يحسن الأسلوب واستخدام اللغة فى التناول والتقدير، ويظن أنه ذهب إلي وجوه إعرابية غير مسبوقة، ويظن أنَّ كثرة التجويز والاحتمالات فى الإعراب يتولد عنه توسُّع لغوى ،وثراء فكري وأسلوبي، وتنوع في فهم اللغة وتراكيبها، وتنوع في اكتشاف المعاني, وهو ليس كذلك. ولعلَّ التعرض لكل ما ورد فى اللغة وتناقله النحاة وتوسعوا فيه، وقبلوه علي أنه يدخل في الاحتجاج كما فعل بعض الكوفيين وابن جنى والزمخشري وابن الحاجب وغيرهم، وذهبوا إلي تفنيده والوقوف عليه، والاجتهاد في بحثه واستحسانه، وعدم رفضه، كان سبباً قوياً في إيقاع النحاة في الانتحاءات الغامضة غير المقبولة. وحسبنا فائدة أن الإشارة إلي بعض تلك الانتحاءات وبحثها واستخراجها من متون المؤلفات، والوقوف عليها بالنقد تارة، والتحليل تارة أخرى، أمر مفيد وغير يسير.

ولو قلنا: إن النحو العربي ينقسم إلي قسمين: فإنَّ الأوَّل هو النحو الواضح علي طريقة كلام العرب، والثَّاني: هو النحو الغامض لما فيه من خيال واحتمال وغمغمة وزيادة علي الكفاية، وذهاب بعيدا عن غاية الحاجة والوقوف فيه دون مدى المراد. وإن القسم الأول منه لا يزال قويا ومفيدا وكافيا، وإن الغامض منه لا يزال على قلته يضر ولا ينفع، يشين ولا يزين، يؤثر علي نفوس الطامحين بالسلب لا بالإيجاب، ويترك لديهم انطباعات سيئة، تنفر من التعلم، وتكسب معلومات مغلوطة، مفادها: إنَّ النَّحو مادة جافة وصعبة وغير ممتعة وهو ليس كذلك.

إنَّ الهدف الأسمى أنْ ننهضَ بتعلُّمِ النحو، وأنْ نحببَ فيه طلابَه ليكون معينا علي التفقه في التراث العربي ومساعدا علي نشره والمحافظة عليه. وسوف نحاول أن نمثل له ،ونبرز مواضعه في الدرس قدر الإمكان، فحاجة الناس إلى معرفة القواعد الواضحة المقومةِ للسان من اللحن أشد من حاجتهم إلي التفنن والتفلسف واللف والنشر والغوص في التفاصيل التي لا تنفع ولا تفيد، فليس كل الآراء والإعرابات النحوية سديدة، وليس كل التقديرات والقياسات التي احتج بها النحاة دقيقة. وينبغي أن نعرف أن اللغة تَغْلِب ولا تُغْلَب، وأن الموروث اللغوي يحتاج إلي وعي في تفسيره.

دلالاتُ المصطلح: باستقراء الموضوع والنظر فيه والوقوف عليه يتضح لدينا معناه وهو: أن يتعرض النحوي لما لا يعنيه في الدرس، فمرة يفرط في التأويل ويخطئ في الاستدلال والقياس فيحيد عن الهدف، وأخرى يتجاوز الحدَّ في الخيال والتَّوهم والتقدير، ما يجعل الكلام أكثر غموضاً وسماجة، فيترتب عليه خروج عن النسق المعتاد في تخليص المعاني وفي التفسير ،وخروج عن سَمْتِ كلام العرب وقاعدته الواضحة القائمة علي المطرد من لغاته. وبمعنى آخر: هو محاولة استنطاق الشاذ والغريب، ولغة الضرورة والقياس عليهما، والبحث في دروبهما، والدخول في أغوارهما، والوقوف المعلل علي ما تحملانه من مكنونات إلي ما يسمى بالميتا لغوية، وهي دروب خيالية لا يفكر فيها الباحث المبتدئ، ولا الدارس المتعمِّق في الخيال.

فالانتحاءُ لغةً: هو الاعتماد، يقال: انتحيت جهة كذا، أي اعتمدتها في السير، وملت إليها[1]. وفى نظري حالة غير سوية تثير الكثير من علامات الاستفهام حول الأمور المشكلة فى الوضوح والإفهام وحصول الفائدة من الكلام؛ لأنه لا يمكن تفسيره والوصول إلى قصده ومبتغاه؛ وقال ابن جنى: هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصداً؛ ثم خصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم[2]. يقصد علم النحو. والغامض[3] من الكلام: خلاف الواضح، وهو المشكل منه؛ والمسألة الغامضة هي التى فيها دقة ونظر ومعاناة فى الفكر، ومعنى الغامض اللطيف المشكل الخفي الذي تتناقض حوله الأحكام.

أمَّا **الانتحاءُ الغامضُ** اصطلاحا فمفاده عندي هو ضعف الملكة اللغوية وفقدان مهارة التعبير وعدم القدرة على صياغة العبارات وتركيبها أو إيصال المعاني بطريقة جيدة ربما يكون بسبب قصر الفهم وتقوقعه على الذات وعدم الممارسة والمدارسة والخبرة مما يؤدي إلى منتج غامض ومغمغم ومعقد فى تقديم المادة اللغوية الموروثة وتحليلها بما يسمح بتعدد التأويلات والاتجاهات؛ وهذا هو المعنى الشامل الذي أقصده بصرف النظر عن كونه موجودا بدرجات في الدرس وفى التناول وفي السؤال والجواب والتدليل والتعليل والقياس والتأويل كالذي

---

[1] حاشية الخضري على ابن عقيل375/1.

[2] الخصائص 34/1.

[3] تاج العروس (غمض).

ضرب علي المفردات اللغوية مثل: هَـلُـمَّ ومَـهْـمَـا ولنْ ولـيْـس وغير ذلك أثناء البحث في أصولها ومحاولة التدخل في تأصيلها ممن أحدث إلباسًا وتعمية, وهذا كثير لا قليل وسوف أبين ذلك فى البحث إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: الانتحاء الغامض فى النصوص:

كتفسير الفراء لقوله جلّ وعزّ: (يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ)13 آل عمران وهو يقول: (فإن قلت: فكيف جاز أن يقال: " مِثْلَيْهِمْ " يريد ثلاثة أمثالهم ؟ قلت : كما تقول: وعندك عبد: احتاج إلى مثله ، فأنت محتاج إليه وإلى مثله، وتقول: احتاج إلى مِثلَىْ عبدى ، فأنت إلى ثلاثة محتاج. ويقول الرجل: معي ألف واحتاج إلى مثليه، فهو يحتاج إلى ثلاثة. فلما نوى أن يكون الأَلْف داخلا فى معنى المِثل صار المثل اثنين والمثلان ثلاثة. ومثله فى الكلام أن تقول: أراكم مثلكم، كأنك قلت: أراكم ضعفكم، وأراكم مثليكم, يريد: ضَعْفيكم، فهذا على معنى الثلاثة. فإن قلت: فقد قال فى سورة الأنفال:(وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذْ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ)44الأنفال فكيف كان هذا ها هنا تقليلا، وفى الآية الأولى تكثيرًا ؟ قلت: هذه آية المسلمين أخبرهم بها، وتلك الآية لأهل الكفر)[1].

وهذا الغموض ردَّ عليه القرطبي بقوله: "وهو بعيد غير معروف فى اللغة"[2]. ورد عليه الزجاج بقوله: (وهذا باب فيه غلط بينٌ فى جميع المقاييس ، وجميع الأشياء، لأنا إنما نعقل مثل الشيء ما هو مساوٍ له ، ونعقل مثليه ما يساويه مرتين)[3]. وقال فيه ابن كيسان إن اللغة و(المعنى على خلاف ما قال)[4].

ونلاحظ ذلك منه عند تفسيره للام من قوله تعالى: (فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِه)213 البقرة حين قال: (وجاز أن تكون اللام فى الاختلاف، ومنْ فى الحق، كما قال الله تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) 171 البقرة والمعنى–

[1] الفراء: معانى القرآن 194/1 و 195.
[2] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 27/4.
[3] الزجاج: معانى القرآن 381/1.
[4] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 27/4.

والله أعلم—كمثل المنعوق به، لأنه وصفهم فقال تبارك وتعالى: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ)171 البقرة. كمثل البهائم، وقال الشاعر:

كانت فريضة ما تقول كما كان الزِناَءُ فريضةَ الرجمِ[1]

وإنما الرجم فريضة الزناء)[2].

هكذا جاء تعبير الفراء ولم يكن أمامه طريقا أو أسلوبا أو تعبيرا أيسر وأوضح فى إيصال المعنى للقارئ غير هذا، فقل لي: ماذا يريد؟ وأين المعنى؟ لأن هذه طريقة غامضة فى التعبير، ويكفيه أن المفسرين الذين يتكلمون بلسانه استقبحوها. قالوا: إنه من المقلوب، واختاره الطبري. قال: وتقديره: فهدى الله الذين آمنوا للحق مما اختلفوا فيه. قال ابن عطية: والذى دعاه إلى هذا التقدير خوف أن يحتمل اللفظ أنهم اختلفوا فى الحق، فهدى الله المؤمنين لبعض ما اختلفوا فيه، وعساه غير الحق فى نفسه. نحا إلى هذا الطبري فى حكايته عن الفراء، وادعاؤه القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلك عجز، وسوء نظر، وذلك أن الكلام يتخرّج على وجهه ووصفه، لأن قوله: "فهدى" يقتضى أنهم أصابوا الحق ، وتم المعنى فى قوله "فيه" وتبين بقوله: "من الحق" إذ جنس ما وقع الخلاف فيه"[3] . والذى يظهر من تقدير الفراء أن كلا من الحرفين يقع موقع صاحبه على طريقة القلب المكاني، ولذلك قال فى معنى البيت: وإنما الرجم فريضة الزناء فوقع كل من اللفظين موقع الآخر. مع أن القرطبي يحمل على الفراء ويحمل على مؤيديه فى هذا التأويل.

وانظر إلى تحليله وتفسير لكلمة " أم " من قوله تعالى: (أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ)108 البقرة وهو يقول: " أم " فى المعنى تكون ردًّا على الاستفهام على جهتين، إحداهما: أن تفرّق معنى " أىّ " والأخرى أن يسْتفهم بها. فتكون على جهة النسق، والذى ينُوى بها الابتداء إلاّ أنه ابتداء متصل بكلام. فلو ابتدأت كلاما ليس قبله كلام ، ثم استفهمت لم يكن إلاّ بالألف أو بهل ؛ ومن ذلك قول الله : (تَنزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ)2و3 السجدة فجاءت " أم " وليس قبلها استفهام، فهذا دليل على أنها

---

[1] البيت من الكامل للنابغة الجعدي فى خزانة الأدب 263/4 و 203/9 .

[2] الفراء: معانى القرآن 131/1.

[3] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 33/3 .

استفهام مبتدأ على كلام قد سبقه. . . وقد قرأ بعض القراء: (أَاتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا)62 ص يستفهم فى(أَاتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا) بقطع الألف ليُنسَّق عليه " أم " لأن أكثر ما تجيء مع الألف ، وكل صواب. . . وربما جعلت العربُ " أَمْ " إذا سبقها استفهام لا تصلح أىٌّ فيه على جهة بل، فيقولون: هل لك قبلنا حق أم أنت رجل "معروف" بالظلم. يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم)[1].

ولا شك أن أسلوبه هنا غامض، ويحتاج إلى تفكير طويل لفهمه، ولم يضع فى حسبانه وذهنه أن هذا الأسلوب سيكون موضع دراسة وتقييم من المتأخرين كان ينبغي له أن يضع فى ذهنه الناشئة والمتعلمين، إذ إن الإحساس بالآخر يشجع على تعلم النحو، وهناك من أتى بعده وفسر أم واستخداماتها اللغوية بصورة أوضح وبتعبير أيسر وأفهم من تلك الصورة التى أتى بها الفراء، وبالمحاولة تبين أنه يريد: أن تكون" أم "ابتدائية استفهامية متصلة بالكلام السابق متسقة معه، مفارقة للهمزة وهل فى الاستفهام, الذى يلزم هنا صدارة الكلام. ولذلك قال: "فلو ابتدأت كلامًا ليس قبله كلام، ثم استفهمت لم يكن إلاّ بالألف وهلْ". من حيث إن الاستفهام بالهمزة وهل يقطع الكلام عن سابقه، وهذا مخالف لأصل " أمْ " أو أن تقع " أم " جوابًا على سؤال. وهذا واضح.

وانظر إلي منهجية التعبير حينما يفسر قوله عزَّ وجلَّ: (إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً)282 البقرة تراه يقول: (ترفع وتنصب. فإن شئت جعلت تديرونها فى موضع نصب، فيكون لكان مرفوع ومنصوب، وإن شئت جعلت تديرونها فى موضع رفع. وذلك أنه جائز فى النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها، لأنك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تلقى " أحدًا " ، فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو غير مؤقت، فصلح نعته مكان اسمه، إذ كانا جميعا غير معلومين. ولم يصلح ذلك فى المعرفة, لأن المعرفة مؤقتة معلومة، وفعلها غير موافق للفظها ولا لمعناها. فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القائل. فترفع لأن الفعل معرفة، والاسم معرفة، فترفعا للاتفاق إذا كان معرفة، كما ارتفعا للاتفاق فى النكرة؟ قلت: لا يجوز

[1] الفراء: معاني القرآن 71/1 و 72.

ذلك من قبل أن نعت المعرفة دليل عليها إذا حُصِّلَت، ونعت النكرة متصل بها كصلة الذى. وقد أشدني المفضل الضبي :

أفاطم إني هالكٌ فَتَبَيّني ولا تجزعي كلُّ النساءِ يئيمُ

ولا أنبأنْ بأنَّ وجهَكِ شانَه خُمُوشٌ وإنْ كان الحميمُ الحميمُ[1]

فرفعها. وإنما رفع الحميم الثاني، لأنه تشديد للأول. ولو لم يكن فى الكلام الحميم لرفع الأول)[2].

فالنص فيه غموض واضح، وهذا يرجع إلى سوء استخدام بعض الألفاظ وسوء تركيبها وصياغتها مما زاد من غموض المعنى، حيث عبر عن اسم الفاعل بلفظ " أفعالها " من حيث يعمل الأول عمل الفعل ، وعبر عن النكرة المبهمة بلفظ "غير مؤقت" نحو: " إن كان أحد صالح ففلان " ، فأحد مبهم وصالح مبهم كذلك, ويصح أن يقع كل منهما مكان الآخر، ويجوز أن يسقط أحدهما ويقوم الآخر مقامه. ثم أشار إلى أن "حاضرة" فى الآية ليست توكيدًا لفظيًا للمنعوت ولا هي فى معناه، فليست شبيهة بـ " الحميمُ الحميمُ " بل هى صفة لـ " تجارة "، وقد جاز وصف الاسم باسم الفعل ، لما صح أن يقع كل منهما مكان الآخر، لاتفاقهما فى التعريف، وحين ميز بين الصفة والموصوف؛ لم يعد لبس وبان الفرق بينهما.

وحين فسر قول الله عزَّ وجلَّ: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ)49 النحل لا أستطيع أن أفهم ماذا يريد؟ لما تنطوي عليه تلك الصياغة من غموض، يقول: ("من دابة" لأن "ما" وإن كانت قد تكون على مذهب "الذى" فإنها غير مؤقتة، وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدْخل "مِنْ" فيما جاء من اسم بعده من النكرة . فيقال: مَنْ ضربه من رجل فاضربوه. ولا تسقط من فى هذا الموضع . وهو كثير فى كتاب الله عزَّ وجلَّ. قال الله تبارك وتعالى :(مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ) 79 النساء وقال: (وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتَ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ) 124 النساء وقال: (أَوَ لَمْ يَرَوْاْ إِلَى مَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ) 48 النحل ولم يقل فى شيء منه، بطرح "مِنْ" كراهية أن تشبه أن تكون حالا لمن

[1] البيتان من الطويل وهما من استشهادات الفراء فقط.

[2] الفراء: معانى القرآن 185/1 و 186.

وما، فجعلوه بمن ليدل على أنه تفسير لما ومن، لأنهما غير مؤقتتين، فكان دخول "مِن" فيما بعدها تفسيرًا لمعناها، وكان دخول "من" أدل على ما لم يؤقت مِنْ مَنْ وما، فلذلك لم تلقيا. ومثله قول الشاعر:

حَازَ لك اللهُ ما آتاكَ مِنْ حسنٍ وحيثما يقضِ أمرًا صالحًا تَكُنِ[1]

وقال آخر:

عُمْرًا حييت ومَنْ يَشْنَاكَ مِنْ أحَدٍ يَلْقَ الهوانَ ويلقَ الذُّلَ والغِيَرَا[2]

فدل مجيء أحدها هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالا للأسماء التى قبلها، ودل على أنه مترجم عن معنى من وما . ومما يدل أيضا قول الله عزَّ وجلَّ: (وَمَا أَنفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ)39 سبأ لأن الشيء لا يكون حالا، ولكنه اسم مترجم. وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول : لله دَرُّهُ من رجلٍ، ثم يلقون "من" فيقولون لله دَرُّهُ رجلا. فالرجل مترجم "لما قبله" وليس بحال، وإنما الحال التى تنتقل، مثل القيام والقعود، ولم ترد لله دره فى حال رجوليته فقط، ولو أردت ذلك لم تمدحه كل المدح ؛ لأنك إذا قلت : لله درُّك قائمًا ، فإنما تمدحه فى القيام وحده. فإن قلت: فكيف جاز سقوط من فى هذا الموضع ؟ قلت : من قبل أن الذى قبله مؤقت فلَمْ أُبَلْ أن يُخَرَّجَ بطرح من كالحال، وكان فى الجزاء غير مؤقت، فكرهوا أن تفسر حال عن اسم غير مؤقت، فألزموها من، فإن قلت: قد قالت العرب: ما أتاني من أحدٍ، وما أتاني أحدٌ فاستجازوا إلقاء من. قلت: جاز ذلك إذ لم يكن قبل أحد، وما أتى مثله شيء يكون الأحد له حالاً فلذلك قالوا: ما جاءني من رجلٍ ، وما جاءني رجلٌ)[3].

هذا هو الانتحاء الغامض الذى نقصده كان سببا فى نفور الناشئة من تعلم النحو والرغبة عنه وربما كانت طريقة الفراء فى التعبير غير مقصودة لكنها فى الأصل ورثت صورة غير واضحة فى فهم التفكير النحوي الكامن في ذاته وفى فهم كثير من المواقف النحوية ورغم وضوح طرائق بعض نحاة عصره والنص احتوي على عدة ألفاظ ومصطلحات زادت من غموض معناه؛ حيث ذكر أن "ما" فى الآية غير مؤقتة أي: صارت نكرة مبهمة، وعبر عن التمييز فى قوله:

---

[1] البيت من البسيط مجهول.

[2] البيت من البسيط مجهول.

[3] الفراء: معانى القرآن 103/2 و 104.

"من دابة" مرة بأنه تفسير وثانية بأنه مترجم. وعنده أن "دابة" وما قيس عليها تمييز أو تفسير لما التى هي فى مذهب "مَنْ" الموصولة الجازمة. وعبر عن حذف "مِنْ" مرة بالإسقاط وثانية بالطرح وثالثه بالإلقاء. وأن الأسلوب يبدو غامضًا مرة أخرى فى قوله : (الجزاء تدخل "من" فيما جاء من اسم بعده من نكره ، فيقال : من ضربه من رجل فضربوه . ولا تسقط من فى هذا الموضع).

فماذا يريد؟ والمحال ليس مجال شرط أو جزاء، لأن "ما" فى الآية الأولى ليست شرطية، ربما يعنى أنها أشبهت "ما ومن" فى الشرط ، وأنه يجوز أن تدخل " من " على النكرة الواقعة فى صلة الموصول المتضمن معنى الشرط والجزاء نحو: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ)124 النساء فدخلت "من" على حسنة، وهى نكرة واقعة فى صلة الموصول المتضمن معنى الشرط . والنكرة الواقعة بعد "من" هنا تمييز لا حال، لأن التمييز يتضمن معنى من، والحال يتضمن معنى فى، ويلزمها أن تكون مشتقة ومتنقلة. و "من" هنا داخلة على نكرات جامدة. وقد أورد في النص عبارة غامضة أيضا حين تكلم عن علة جواز سقوط "من" من قوله "الله درُّه من رجل" ؛ فيقول: (قلت من أن الذى قبله مؤقت ، فلم أبل أن يخرج، بطرح من كالحال ، وكان فى الجزاء غير مؤقت)... فإنه يعنى: أن التمييز لا يخرج عن أصله، فهو تفسير للنكرة بـ "من" وأن حذف من وبقائها لا يغير المعنى. تقول: لله دره قائمًا، وأصله لله دره فى حال قيامه.

ولقد أعاب العلماء على الفراء تلك الفلسفة اللغوية حين فسر قول الله عزَّ وجلَّ: (وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ)79 الكهف وذهب فيه مذهبا غير مألوف وغير مفهوم فإنه يقول: (أمامهم ملك. وهو كقوله: (مِّن وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ) 16 إبراهيم أى: أنها بين يديه. ولا يجوز أن تقول لرجل وراءك: وهو بين يديك، ولا لرجل هو بين يديك: هو وراءك، إنما يجوز ذلك فى المواقيت من الأيام والليالي والدهر أن تقول: ورائك برد شديد: وبين يديك برد شديد ؛ لأنك أنت وراءه فجاز لأنه شيء يأتي ، فكأنه إذا لحقك صار من ورائك ، وكأنك إذا بلغته صار بين يديك . فلذلك جاز الوجهان)[1]. وليس الغرض بيان التفسير وحسب لأن ذلك فصل فيه وإنما الغرض بيان الانتحاء الغامض الذى كان وراء عزوف كثيرين عن تعلم المادة النحوية.

[1] الفراء: معانى القرآن 157/2.

ومفاد قول العلماء فى هذا التفسير أنهم انقسموا فى تفسير الآية إلى طائفتين[1] بعد إطالة وخلاف، ولسنا فى حاجة إلى عرضه، أحدهما يذهب مذهب الفراء ويعضده؛ والآخر يحمل على غموضه ويضج منه.

وأما الزمخشري فله مواقف كثير فى هذا الصدد وكانت مبعث جدل واعتراض لما له من طريقة مختلفة وفلسفة وفهم مستقل عن الآخرين وهذا شيء محمود إذا توافق مع المنطقية العامة ولم يشذ عن المألوف فعند قوله: (الم اللَّهُ)1آل عمران قال الزمخشري: (م) حقها أن يوقف عليها كما وقف على ألف ولام، وأن يبدأ ما بعدها كما تقول: واحد اثنان: وهي قراءة عاصم. وأما فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حين أسقطت للتخفيف. فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها عليها وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام فلا تثبت حركتها لأنّ ثبات حركتها كثباتها؟ قلت: هذا ليس بدرج، لأنّ (م) في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت. وإنما حذفت تخفيفاً وألقيت حركتها على الساكن قبلها ليدل عليها. ونظيره قولهم: واحد اثنان. وهذه قطعة من نص طويل عقلي للزمخشري فى حركة الهمزة حاول أن يتفلسف فيه وسلك دروبا غامضة غير مفهومة وأنا لا أذكر اعتراضا طويلا من ورقتن لأبي حيان فيه فند ما ذهب إليه الزمخشري ورده ولا أردد ما قاله فيه هنا وإنما حاولت مع نفسي أن أتحقق من صحة هذا الاعتراض وهنا أتساءل وأنا أقف علي عبارته التي تقول: (وأما فتحها فهي حركة الهمزة ألقيت عليها حين أسقطت للتخفيف) ما معناها؟ وكيف ألقيت حركة الهمزة عليها!؟ وخلاصته أن الكلام الذي قيل غير مفهوم.

هذا الانتحاء الغامض الذى نحن بصدده يبدو أيضا عنده حين علل ثبوت اللام من قوله ﷻ : (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا) 65الواقعة وسقوطها من قوله ﷻ : (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) 70 الواقعة حيث جاء غير مقنع . يقول الزمخشري : (لم أدخلت اللام على جواب لو فى قوله: لجعلناه حطاما، ونزعت منه هاهنا "قلت" إن لو لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتها بالأولى تعلق الجزاء بالشرط، ولم تكن مخلصة للشرط كإن ولا عاملة مثلها، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقًا من حيث إفادتها فى مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول، افتقرت فى جوابها إلى ما ينصب علمًا على هذا التعلق؛ فزيدت هذه اللام لتكون علمًا على ذلك؛ فإذا حذفت بعد ما صارت علمًا مشهورًا مكانه، فلأنّ الشيء إذا علم وشهر

[1] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 34/11 وما بعدها وانظر الزجاج: معاني القرآن 305/3.

موقعه، وصار مألوفًا ومأنوسًا به لم يبال بإسقاطه عن اللفظ استغناءً بمعرفة السامع. ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤبة أنه كان يقول: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت؟ فحذف الجار لعلم كل أحد بمكانه؛ وتساوى حالي حذفه وإثباته لشهرة أمره، وناهيك بقول أوس :

حتى إذا الكلابُ قال لها كاليوم مطلوبًا ولا طالبًا[1]

حذفه لم أر، فإذن حذفها اختصار لفظي، وهى ثابتة فى المعنى، فاستوى الموضعان بلا فرق بينهما، على أن تقدم ذكرها، والمسافة قصيرة مغنٍ عن ذكرها ثانية، ونائب عنه. ويجوز أن يقال: إن هذه اللام مفيدة معنى لتوكيد لا محالة، فأدخلت فى آية المطعوم دون آية المشروب للدلالة على أن أمر المطعوم مقدم على أمر المشروب، وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعًا للمطعوم ، ألا ترى أنك إنما تسقى ضيفك بعد أن تطعمه ، ولو عكست قعدت تحت قول أبى العلاء :

إذا سقيتْ ضيوفُ النَّاسِ محضًا سَقَوا أضيافَهم شَبَمًا زلالا[2]

وسقى بعض العرب فقال: أنا لا أشرب إلا على ثميلة، ولهذا قد قمت آية المطعوم على آية المشروب)[3].

هذه علل ساقها الزمخشري هنا على وجود اللام فى الكلمة الأولى وسقوطها من الثانية وأنها فى منزلة إن الشرطية من حيث تقع اللام فى جوابها. ثم جوز أن تكون زائدة للتوكيد، وقد نزعت من الثانية لقربها من الأولى، أو لأن الشيء إذا علم مكانه وشهر بوجوده لم يبال بإسقاطه عن اللفظ به استغناءً بمعرفة السامع له، وقد قاس هذا على قول رؤبة وعلى بيت أوس وهذا على حد قوله واعتقاده. ثم جوز ثانية أن تكون قد وقعت فى آية المطعوم لأهميته، على زعم أن فقد الطعام أشد وأصعب من فقد الشراب، وهذا أيضا أمر يرجع إليه وحده.

ونلاحظ هذا الانتحاء الغامض عند الرُّمَّانيِّ بصورة أكثر من سابقيه, واقرأ معي هذا المقطع من شرحه وقل لي رأيك: (الذى يجوز فى صفة المبهم أن يوصف بالجنس، لأنه إذا

---

[1] البيت لأوس بن حجر فى مشاهد الأنصاف على شواهد الكشاف 15/4 وقيل هو للنمر بن تولب.

[2] البيت من الوافر فى مشاهد الأنصاف بالجزء الأخير 104/4.

[3] الزمخشري: الكشاف 61/4.

عرض فيه تنكير بطلت دلالته على الجنس، فوصف به لتكمل دلالته بالبيان عن الجنس، ولا يجوز أن يوصف بالجنس غير المبهم، لأنه إذا عرض فيه تنكير، لم تبطل دلالته على الجنس)[1].

وهنا أقول وأنا متأكد: أنه يصعب علي الخاصة أن يفهموا نصوص الرمانيِّ ويتعاملوا معها فما بالك بالناشئة المتعلمين من هذا الأسلوب الغامض, وحتى تفهم ما يقول الرمانيَّ تحتاج إلى وقت طويل وإلي شارح ماهر فالغاية منه معرفة قواعده وممارسته، والذي أغمضه، هو تكراره لكلمة الجنس، والتعبير وسوء تركيب الكلمات وصياغتها بالطريقة التعليمية فالمبهم: كل ما لم يتحدد نحو: إنسان, دابة . . . والجنس: كليٌّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة نحو: مخلوق، حي، حيوان. فالرماني – فى نصه – يرى أنه يجوز وصف النكرة أو النوع بجنس أشمل وأعم منه نحو: " الإنسان حيوان " فالحيوان جنس أشمل من الإنسان الذى هو نوع منه؛ ولا يجوز أن توصف النكرة أو النوع الأقل بجنس يتنافى مع الموصوف. فلا يقال: " الإنسان جماد "، لانعدام الصلة بينهما، لأن الجنس فى الحقيقة تفسير وبيان للنوع.

وانظر إلى أسلوبه وهو يميز بين علامة النكرة وعلامة المعرفة بقوله: (وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة فى الأصوات المبنية لغلبته على النكرات فى أكثر الأسماء، فأكثر ما لا ينصرف فى المعرفة ينون فى النكرة ، والأجناس تنوّن فى النكرة وتمتع بالألف واللام فى المعرفة. ووجه آخر وهو التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دلَّ على خلاف ما تدل عليه الألف واللام. كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه. فلما دلَّ الألف واللام على المعرفة دلَّ نقيضه الذى هو التنوين على النكرة فى هذه الأصوات المبنية)[2].

هذا النظم وهذه الصياغة غير متاحة للعامة أن يتدارسوها ويستفيدوا منها حتى أرباب الصنعة قد يعجزون عن الإلمام بمعرفة ألفاظه ومعانيه؛ وبالإعمال والاستقراء الطويل أظنُّ أنه أراد من قوله: " الأصوات المبنية " أن أي كلمة فى حقيقتها مبنية من أصوات، وأن التنوين – دائماً – يكون علامة للنكرة نحو: هذا رجلٌ ، وهذه امرأة ، وأن أكثر ما لا ينصرف فى المعرفة يكون منونا فى النكرة . . . فتقول: مررت بزينبَ وزينبٍ أخرى، فإن زينب الأولى ممنوعة

---

[1] الرماني: شرح كتاب سيبويه 61/1/2 وانظر الرماني النحوي فى ضوء شرحه على كتاب سيبويه ص231.

[2] الرماني: شرح كتاب سيبويه 295/2/3. وانظر الرماني النحوي فى ضوء شرحه على كتاب سيبويه ص232.

من الصرف والثانية مصروفة ، كما أشار إلى أن التنوين والتعريف لا يجتمعان فى كلمة واحدة ، فلا يجوز أن يقال: هذا الكتابٌ. لأن الألف واللام نقيض التنكير، وعلامته تدل على عكس الثانية، فالنون تدل على التنكير، كما أن الألف واللام تدل على التعريف.

ومن ذلك حين يتحدث عن الإضافة المحضة والانفصال المحض، تقف أمام أسلوبه وصياغته كثيرا، لا سيما وهو يسلك الطريقة الكلامية فيبدأ بالسؤال قائلا :(وما اللام المقحمة؟ وهل هي الزائدة على تقدير الطرح ؟ ولما جاز أن تزاد على هذه الجهة ؟ وهل ذلك ليكون الاسم فى حال بين المنفصل والمضاف؟ وهل الإضافة المحضة بحق الأصل، والانفصال المحض بحق الأصل، والحال بين الإضافة المحضة والانفصال بحق الشبه للإضافة اللفظية ، إذ اللفظة على الإضافة المحضة ، والمعنى على الانفصال ، فكذلك هذا الباب)[1].

فالرماني— ها هنا— يسأل عن حقيقة اللام فى حال الإضافة إذا قلت: كتاب زيد، وأصله: كتاب لزيد، من حيث الزيادة والحذف والعلة فى تقديرها، أهي للتفريق بين الإضافة المحضة نحو: " غلام زُيد " وغير المحضة نحو : ضاربُ زيد الآن على تقدير: ضاربٌ زيدًا الآن، وأصله: يضربُ زيدًا الآن؟. وأيهما يكون الأصل: الإضافة المحضة أم الإضافة غير المحضة، أم أن لكل منهما أصلا فى بابه، فتفيد المحضة تعريفًا وتخصيصًا، ولا تفيد غير المحضة تعريفًا ولا تخصيصًا إذ هي فى نية الانفصال .

وغير ذلك فى باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم كان الرماني يقول: (الذى يجوز فى المكان المختص الجاري مجرى المبهم أن يعرب بالإعراب الذى يكون للمبهم، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذى يقضى أن يعامل معاملته حصل له الحكم بحق الشبه، ولم يكن له بحق الأصل. فأصل الإعراب بالنصب للظرف من المكان المبْهم، فأما هذا المختص فليس " له " ذلك الإعراب بحق الأصل، ولكن بحق شبه المبهم. وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه اضطراب الباب ولم يصح أن ينعقد بما يجرى على اطراد ، ونوجبه أيضا بحق الشبه الذى يقضى الحكم على الصحة. ولا نخلط هذا الباب بالباب الأول فى العلة، وإن

[1] المصدر السابق نفسه 8/1/3 وانظر الرماني النحوي فى ضوء شرحه على كتاب سيبويه ص232.

انعقد فى موجب العلة . ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم ، لأنه محمول عليه بالشبه، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه فى موجب ذلك الشبه)[1].

ومعنى كلامه: أن الظروف المكانية غير المختصة يجوز أن تعرب إعراب الأسماء المبهمة، أن تعرب حسب موقعها فى الجملة نحو: (لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)[2] أي : لله الأمر من البداية إلى النهاية، لأنه لما وقع فيه إبهام وأشبه النكرات أعرب إعرابها، فصارت " قبل وبعد " تعامل معاملة الاسم النكرة . فالظروف ليست قسمًا مستقلا بذاته ، ولكنه مرتبط بالفعل ، واسم المكان المبهم يكون فى الأصل منصوًبا ، فلما أشبه الأسماء النكرات أخذ إعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا . ومن ثم فإن الظرف منصوب لا غير ، ولا يصح أن يطرد الباب بدون تلك المشابهة بين الظرف والأسماء النكرات، ولا يجوز أن يصير الظرف المبهم فى قوة الاسم النكرة ، لأنه محمول عليه بالشبه فى الإعراب، ولكنه لا يكون فى منزلة الاسم، فهو أضعف منه، لأن المشبه به دائماً أقوى من المشبه فى وجه الشبه، فالقمر أقوى من الفتاة فى الجمال إذا قلت: الفتاة كالقمر فى الجمال، لأن القمر هو الأصل، وهو أقوى فى وجه الشبه من المشبه؛ كما أن الظروف محمولة على الأسماء النكرات فى الإعراب، وليست لها قوتها، قال سيبويه: (وسألته عن قوله: من دونٍ ، ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ ، ومن قبلٍ , ومن بعدٍ ، ومن دبرٍ؟ ومن خلفٍ؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف)[3] . فهذه – إذن – مشابهة بين الظرف والنكرة، على الرغم أن الاسم هو الأصل والظرف هو الفرع.

وفى باب الاستثناء الذى تكون فيه إلا بمنزلة غير فى الصفة يقول الرماني: (ما الذى يجوز فى الاستثناء الذى تكون فيه إلا بمنزلة غير؟ وما الذى لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز أن تكون بمنزلة غير حتى تجرى على موصوف؟ وهل ذلك لأنها مدخلة على باب الصفة بالشبه ، والوصف لـ " غير " بحق الأصل، ولـ " إلاَّ " بحق الشبه، فلم تقو على أن تقوم مقام الموصوف، وقويت غير على ذلك؟ تقول: ما جاءني غير زيد، فتكون غير قد قامت مقام

---

[1] مازن المبارك: الرماني النحوي فى ضوء شرحه على كتاب سيبويه ص356.

[2] الآية 4ك الروم 30 قراءة أبى السّمال والجحدري وعون العقبلي. تفسير أبى حيان 162/7.

[3] سيبويه: الكتاب 289/3.

الموصوف، ولا يجوز ما جاءني إلاَ زيد، على أنّ " إلاّ " قامت مقام الموصوف، ولكن على تفريغ العامل)[1].

ومعنى ذلك أن الذى يجوز فى الاستثناء الذى تكون فيه إلا بمنزلة غير أن يتبع المستثنى حكم المستثنى منه فى الاعراب، فتقول : ما جاءني أحد إلا زيد، على نية: غير زيد، فتكون غير قد قامت مقام إلا فى الأصل، وصلحت لأن تكون وصفا لما قبلها، ولا يجوز أن تقع إلا وصفا لما قبلها، كما وقعت غير فتقول: ما جاءني إلا زيد، لأن إلا فى الأصل حرف، وغير اسم، ولم تقو قوة غير فى الوصف، وإنما يجوز ذلك على تفريغ العامل.

وقال الرماني فى باب الاستثناء المنقطع الذى لا يحتمل المتصل: (ولم لا يجوز فى هذا الاستثناء المنقطع حمل الثاني على الأول؟ وهل ذلك لأنه غيره مما لم يقرب من شبه به حتى يكون فى أعلى مراتب الأشبه)[2].

وقد فسر هذا الأسلوب فى الجواب بقوله: (الذى يجوز فى الاستثناء المنقطع الذى لا يحتمل المتصل، إذا كان الثاني غير الأول مما لا يصلح أن يحمل بالشبه عليه، أن يكون منقطعًا نصبًا أبدًا. ولا يجوز أن يكون على تقدير المتصل إلاّ أن يصلح حمله على الأول، إمّا بالحقيقة وإما بالشبه)[3]. نحو : (لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلا مَنْ رَحِمَ) 43 هود وهذا على معنى: ولكنَّ من رحم هو المعصوم. فالاستثناء منقطع، لأن المعصوم غير العاصم. . . وكقولك: ما جاءني من القوم إلاّ حمارًا، وهو على معنى: لكنّ حمارًا، لأنه ليس هنا ثمة شبه بين القوم والحمار، أو بمعنى آخر، ليس هنا جامع بين القوم والحمار حتى نعطى للحمار حكم المجيء مثل القوم، فهو استثناء منفصل عن الأول. كما أن (مَنْ رحِمَ) منفصل عن الأول.

ومثل ذلك تفريقه بين الظروف وأنواعها فى قوله: (والظروف على ثلاثة أوجه: ظرف هو أمكن فى الاسم، وظرف هو أمكن فى جهة الظرف. وظرف لا يتمكن فى جهة الاسم ولا الظرف. فالذي هو أمكن فى الاسم هو المنقول إلى الظرف. كقولك: زيد قصدك، نقل إلى معنى أمامك . والذى هو أمكن فى الظرف هو المكان أو الزمان الذى لم يخرج عن أصله

---

[1] مازن المبارك: الرماني النحوي فى ضوء شرحه على كتاب سيبويه ص406.

[2] انظر المرجع السابق نفسه 393.

[3] انظر المرجع السابق نفسه 396.

إلى خلافه فيتمكن لهذه الجهة فى الظرف. والذى ليس بمتمكن فى الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمان الذى قد تضمن ما ليس فى أصله نحو: سحر فى ظروف الزمان. وكذلك صباح ومساء، بمعنى صباح يومك ومساء ليلتك. ونحو عندك ودونك فى ظرف المكان، فينبغي أن تحصل هذه الأصول ليعمل عليها بعد تمكنها فى النفس)[1].

وهذه أنواع ثلاثة: الأول: الظرف الذى هو أمكن فى الاسم الذى يعامل معاملة الاسم فى الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: زيد قصدك، فإن كلمة " قصدك " ليست ظرفًا فى الحقيقة ولكنها منقولة من الاسمية إلى الظرفية للدلالة على معنى أمامك، فهذا الظرف فى الأصل اسم لا ظرف. والثاني: وهو الظرف الذى هو أمكن فى الظرف . . . نحو: زيد أمامك، فكلمة أمام ظرف تدل على الظرفية المكانية ، ولم تخرج عن دلالتها على الظرفية للدلالة على معنى آخر ، كما خرجت كلمة " قصدك " فى المثال السابق الاسمية إلى الظرفية للدلالة على معنى أمام. والثالث: وهو الذى ليس بمتمكن فى الظرفية ولا الاسمية نحو: سحر وصباح ومساء ، وعندي فإن هذه الكلمات تدل على معنى الظرفية غير أنها غير متمكنة ولا أصلا فى الباب.

ومثل ذلك أيضًا تحديده للمبهم والمختص وتقسيمه إلى ممكن فى نفسه متعذر على العباد، وممكن على الحقيقة متعذر على العباد، ومتعذر فى نفسه.

وهذه عبارات غامضة تناولها فى شرح باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم، ومنه: هو منى منزلة الشغاف من القلب، وهو منى منزل الولد، وهو منى بمكان قريب، فمنزلة الشغاف من القلب لا حد يحصره، إلاّ أنه يتعذر على العباد حصره، فيجرى من أجل هذا مجرى المبهم.

وشبيه بذلك أيضًا تفريقه بين " قوم " و " أحد " حين قال : (ولم جاز فى القوم ما جاز فى أحد مع أن " أحدًا " لأعم العام وليس كذلك القوم؟). ثم قال فى الجواب: (وتقول ما أتاني القوم إلاّ عمرو، وما فيها القوم إلاّ زيد، وليس فيها القوم إلاّ أخوك، وما مررت بالقوم إلاّ أخيك، فيجوز فى القوم ما جاز فى أحد. وقد خالف ذلك بعض النحويين المتقدمين فذهب إلى أن القوم يجرى أمرهم فى النفس مجرى الإيجاب، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث:

---

[1] مازن المبارك: الرماني النحوي 360 و 361.

فمنهم من اعتل فى ذلك بأن أحدًا على معنى أعمّ العام الذى لو ترك لكان النفي يدل عليه فى قولك ما قام إلاّ زيد، وليس كذلك القوم، فألزمه سيبويه أن ينصب (مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[1] على هذه العلة التى أوجبت عنده ما قدم القوم إلاّ زيدًا. والعلة الثانية : أنه يصح أن يبدل الاسم الذى ليس بجمع من الاسم الذى ليس بجمع فى أحد، ولا يصح فى القوم فألزمه على هذا سيبويه ألاّ يجوز :(وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنفُسُهُمْ) 6 النور لأن الشهداء جمع هو أعم، والأنفس أخصّ بمنزلة الواحد من الكل . والعلة الثالثة: أن النفس فى القوم على حد الإيجاب على أصل ما يجب فى النفي من قولك: ضربت زيدًا، وما ضربت زيدًا، فألزمه على هذا ألاّ يجيز ما قام أحد ، كما لا يجوز قام أحد. . .)[2].

وأقول: إن الفرق بين " أحد " و " القوم "، أن الأول أعم من الثاني، لأن الأول يتضمن كل المخلوقات بينما الثاني وهو كلمة " القوم " تخص جماعة من الناس. . . وأن كلمة " أحد " يجوز أن يبدل منها الاسم الذى بعدها، لأنها تدل على عموم مطلق , بينما القوم تدل على خصوص، وأن نفى القوم فى قوله: ما أتاني القوم إلاّ عمرو. . .على معنى الإثبات ، لأنه على معنى: أتاني عمرو. ففي العلة الأولى التى ذكرها، ألزمه سيبويه أن ينصب " قليلا " فى قوله: (ما فعلوه إلاّ قليلا منهم) على أن الواو فى " فعلوه " بمنزلة " أحد "كأنه قيل: ما فعله أحد إلاّ قومًا قليلا منهم فأحد أعم من القوم. وعلى العلة الثانية ألزمه سيبويه: أنه لا يجوز نصب " أنفس " بعد الشهداء ، لأن الشهداء أعم من الأنفس، والأنفس أخص من الشهداء. وأمّا العلة الثانية: وهى أن النفي فى القوم على حد الإيجاب، ألزمه سيبويه أنه لا يجوز ما قام أحد، كما لا يجوز قام أحد، لأن النفي بمعنى الإيجاب.

وكثيراً ما كان الرماني يعلل أحكام النحو بعلل منطقية ويعرضها عرضًا منطقًيا كما فى قَوْله: (ولا يجوز فى الاستثناء من موجب البدل، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلاّ. وليس يجوز فى الإيجاب لأنه يتضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعم العام، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص

---

[1] الآية 66م النساء 4 وهى قراءة أبيّ وابن اسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر .

[2] الرماني النحوي ص373 و 374.

الخاص، لأن أخصّ الخاص لا يستثنى منه شيء نحو: زيد وعمرو. مع أن أخصّ الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنًى عنه، وليس كذلك أحد، لأن الفعل المنفى إذا أطلق فى الاستثناء دلَّ عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره، وليس فى الإيجاب مثل هذا)[1].

فالرماني يريد أن يقول: متى يبدل من المستثنى ومتى لا يبدل؟ والفرق بين" أحد " و " القوم " إذا استثنى منهما، وأن من يجوز الإبدال من الاستثناء الموجب كمن يجوز الإبدال من الاستثناء المفرغ ، لأن ذلك مخالف لأصل الاستثناء ، ولكنه يجوز أن يبدل من الاستثناء التام المنفى فيقال: ما جاء أحدّ إلاّ زيد، فيبدل " زيد " من " أحد "، لأنه أطلق على أعم العام، ولا يبدل عمرو من زيد إذا قلت: ما جاء زيدٌ إلاّ عمرو، لأن عمرو وزيد أخص الخاص، لا يجوز أن يبدل منهما. أما " أحد " فتدل على العموم، ويجوز الاستثناء منه، والفعل المنفى يدل على العموم كما يدل لفظ " أحد " على العموم أيضا، ثم إنه قد يستغنى عن " أحد " إذا قلت: ما جاء إلاّ زيد، على معنى: ما جاء أحد إلاّ زيد، ولا يستغنى عن المستثنى منه فى الإيجاب، فلا يقال: جاء إلاّ زيدًا.

وقوله : (ولا يجوز تقديم الاستثناء فى أول الكلام لأنه تقييد لما قبله ، ولا يصح التقييد لما لم يوجد . ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه ، لدلالة الكلام عليه ، فتأخيره أجوز. وقد صار الكلام الذى يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره فى التقديم. وتقول: ما فيها إلاّ أباك أحد، وما لي إلاّ أباك صديق، فينصب الاستثناء المقدم على طريقه الموجب. ولا يجوز البدل: لأنه تابع يحتذى فيه على مثال المقدم. ولا يجوز أن يكون الوجه الرفع على جعل أحد بدلا منه، لأن فى ذلك استثناء الأعم من الأخص. وفى هذا قلب ما يجب أن يكون عليه، إذ أحد أعم، فلا يصح: ما مررت إلاّ بزيد أحد على هذا الوجه. وجاز الوجه الضعيف فى التأخير، لأنه قد بطل سبب الضعف، وهو ما يقتضى الاتباع)[2].

---

[1] المرجع السابق ص404 و 405.

[2] المرجع السابق نفسه ص416 و 417.

ولعلنا نلاحظ أن الرماني لا يجيز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى أداة الاستثناء جميعا، نحو: إلاّ زيدًا جاء القوم، وعلل ذلك بقوله: لأنه تقييد لما قبله، ولا يصح الاستثناء مما لم يوجد، لكن يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه نحو: ما قام إلاّ زيدا القوم، والاختيار فى المستثنى هنا النصب على طريقة الموجب، ولا يجوز البدل، لكن سيبويه قد روى رفعه قال: (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلاّ أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً)[1]. غير أن الرماني قد علل منع البدلية بمعنى أنه لا يجوز أن يكون " أحد " بدلا من " أبوك " ، لأن ذلك استثناء الأعم من الأخص، وفى هذا قلب لأصل الاستثناء، ولما يجب أن يكون عليه الاستثناء، إذ أحد أعم من " أبوك "، فلا يصح : ما مررت إلاّ بزيدٍ أحدٍ .

ثم قال الرماني فى باب الاستثناء بـ إلا: (ولم كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل؟ وهل ذلك لأنه لا يصح فيه تفريغ العامل كما يصح فى النفي؟ ولم ذلك؟ . . .) ثم قال فى الجواب: (وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل ، لأنه لا يصح فيه أعم العام ، وإنما تصح فيه الوسائط ، وهى على معانٍ كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها. ولا يعارض هذا أخص الخاص فى الإيجاب، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه، وإنما كانت إلاّ للتعدية فى: سار القوم إلاّ زيدًا، لأنك لو قلت: سار القوم زيدًا. لم يكن له معنى، كما لو قلت: مررت زيدًا، ولم يكن له معنى، فإذا قلت: مررت بزيد، صار له معنى، فكذلك إذا قلت: سار القوم إلاّ زيد، صار له معنى)[2].

وتفسير ذلك أن يقال فى الإيجاب: قام القوم إلاّ زيدًا، على أن الفعل الموجب قد عمل فى زيد النصب بتوسط إلاّ، ولا يقال: قام أحدُ إلا زيدًا، إلاّ إذا قلت: ما قام أحد إلاّ زيدًا، لأن أحدًا أعم العام فلا يصح أن يستخدم إلاّ بالنفي والاستثناء، وأنه يجوز حذفه كما يجوز بقاؤه فيقال: ما قام إلاّ زيد، دون أن يضر بالمعنى، ولا يعارض هذا أخص الخاص فى الإيجاب،

---

[1] سيبويه: الكتاب 337/2.

[2] الرماني النحوي ص367 و 368.

فيقال : سار القوم إلا زيدا، ولا يقال: سار أحد إلاّ زيدًا، كما لا يقال: سار زيدٌ إلاّ عمرًا، لأن " زيدا " أخص الخاص، فلا يستثنى منه، وليس فى ذلك معنى. وقد كان فى وسع الرماني أن يفهم هذا المعنى بأوضح من هذا الأسلوب، بل إن ما ذكره هنا شرح غامض يحتاج إلى شرح وتوضيح .

وشبيه بهذا قوله فى باب المعتل الثلاثي بغير زيادة: (الذى يجوز فى المعتل الثلاثي بغير زيادة إجراؤه على الإعلال فى الاسم بأن يكون على زنة الفعل له شبه من غير التباس، وما خرج عن زنة الفعل فليس كذلك. أما ما كان على زنة الفعل بزيادة الفعل فله شبه بالفعل مع التباس به، لأن زيادة الفعل تجذب إلى الفعل، وليس كذلك الزنة المشتركة بين الاسم والفعل، والشبه لا يوجد التباسًا إلاّ بأن يصحبه أمر آخر فيلتبس لأجله إذا كان لو حضر دينار ان كان كل واحد منهما مثل الآخر لا يغادر عنه شيئًا بل يلتبس أحدهما بالآخر حتى يتوهم أن هذا هو ذاك ، ولو غاب أحدهما وحضر الآخر لوقع الالتباس حتى كأن هذا هو ذاك . فلما اطرد الثلاثي بغير زيادة فى الاسم والفعل زال التباس، وبقى الشبه فوجب الإعلال لأجل الشبه، ولما كانت زيادة الفعل تجذب إلى الفعل مع الزنة وقع الالتباس حينئذ، واحتيج إلى الفرق. وإنما جاز إعلال الاسم لشبه الفعل بالزنة، ولم يجز تصحيح الفعل لشبه الاسم بالزنة، لأن الحمل على أحد الشبهين يكسب خفة وليس كذلك الآخر. والذى يعل من الثلاثي بغير زيادة هو الاسم الذى يكون على زنة الفعل وهو على ثلاثة أقسام: فَعَلَ و فَعُلَ و فَعِلَ، ويصح ما عدا ذلك!)[1].

وقوله: والفرق بين المسند والمسند إليه، وبين الموضوع والمحمول أن الموضوع والمحمول مطلق ليس فيه اشتراك فله فضيلة بهذين الوجهين وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما: الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد فى الاشتقاق وهو الإسناد. والوجه الآخر: أنه أعرف لأن المسند بمنزلة الخبر[2].

---

[1] المرجع السابق نفسه ص238 و 239.

[2] شرح كتاب سيبويه 139/1

وقوله: التفرقة بين دلالة الاسم ودلالة الفعل بأن الفعل يدل على معنى لا يصح فيه هو هو والاسم يدل على معنى يصح فيه هو هو وإنما وجب ذلك لأن دلالة الفعل دلالة التضمين ودلالة الاسم دلالة التصريح وهى دلالة الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب ودلالة الفعل دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب فهي كدلالة الجملة فى أنه لا يصح فى مدلولها هو هو[1] .

فهذا انتحاء غامض في هذا النص الذى أشار فيه الرماني إلى أن الإعلال يجرى فى الثلاثي كما يجرى فى الاسم منه فيقال فى : " قام وقال وسعى" قاوم وقاول وساع ، دون التباس فى المعنى مما جعل الباب يطرد مع وجود الشبه بينهما، أما ما خرج عن الفعل بالزيادة نحو: استقام واستفهم فإن أصله قام وفهم ، وهذه الزيادة تكسب زيادة فى المعنى أكثر مما يكسبه الفعل " قام وفهم "، فالزيادة فى الفعل تذكرنا بأصله ، وليس كذلك الزنة المشتركة بين الاسم والفعل فى: أحمد ويزيد، فإن فى ذلك التباس واضح .

ولعل مثل هذا الانتحاء الغامض فى الدرس هو الذى دفع أبو على الفارسي، وأثاره حين قال: (إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)[2]. وليس هذا رأى الفارسي وحده بل كان رأى العامة من الناس حين قالوا : (النحويون فى زماننا ثلاثة: فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامه شيئًا. فأبو الحسن الرماني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسي، وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي)[3].

المبحث الثاني: الانتحاء الغامض فى العبارات: كتفسير الضمير فى بيت أنشده ابن الحاجب وتبعه الرضيُّ والبغداديُّ في شرحه:

هَذَا سراقَة لِلْقُرْآنِ يدرسه ... والمرء عِنْد الرشا إِن يلقها ذيب

---

[1] المصدر السابق 180/1.

[2] ابن الأنباري: نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ص379.

[3] انظر المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها وانظر معجم الأدباء 75/14.

ثم قال: على أَن الضَّمِير فِي يدرسه رَاجع إِلَى مَضْمُون يدرس أَي: يدرس الدَّرْس فَيكون رَاجعا للمصدر الْمَدْلُول عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ وَإِنَّمَا لم يجز عوده لِلْقُرْآنِ لِئَلَّا يلْزم تعدِي الْعَامِل إِلَى الضَّمِير وَظَاهره مَعًا[1].

وهنا أقول: إن هذا تعسف وكلام غامض غير مبرر، لأن المتأمل في أسلوب الرضى والمستقرئ له لا يفهم منه شيئاً، إلا بقدر ما تعسفه قريحته، لأن تقدير النظم من وجهة نظره: يدرس سراقة درس القرآن، أي يدرس الدرس، ثم حذف لفظ القرآن، وصار التقدير: يدرس سراقة القرآن درساً، ثم حذف المفعول والمصدر، وأناب الضمير مناب المصدر، ولم يذكر لفظ القرآن، فصار التقدير: يدرس الدرس. لكنني أقول : ما مضمون الدرس الذي يريده الرضى؟، ولماذا لم يعد الضمير علي لفظ القرآن نفسه؟ وهل في عوده عليه قبح؟، وما فائدة عود الضمير علي المصدر دون المفعول به؟، وهل لو عاد الضمير علي المفعول به، وهو القرآن يكون الفعل (درس) قد تعدى إلي مفعولين؟. ما هذا!؟.

وأنشد الرضي قوله:

يَا أبجر بن أبجر يَا أنتا ... أَنْت الَّذِي طلقت عَام جعتا

ثم قال: على أَن الْمُضمر لَو وَقع منادى جَازَ نظرا إِلَى الْمظهر فَإِن الْمظهر بِصُورَة الرّفْع وَالضَّمِير ضمير رفع2. ويلاحظ فى هذا التركيب اللغوي غموض، فهل يريد قياس المضمر على المظهر فى النداء أو مشابهة المضمر للمظهر فى النداء فالمظهر يكون مبنيا فى محل النصب والمضمر مرفوع وهو فى محل النصب أيضا إذا وقع منادى. أم ماذا يريد؟.

وأنشد قوله:

أَبَا خراشة أمّا أَنْت ذَا نفر ... فإنّ قومِي لم تأكلهم الضّبع

ثم قال: على أَن أصل أما أَنْت: لِأَن كنت. وأقول: إن كل التخريجات والتأويلات التي سيقت على لسان النحاة غامضة وغير مفهومة ومبالغ فيها إذ لا يمكن بالمنطق أن تقول إن أما أَنْت فى منزلة أو قياس لِأَن كنت حتى إن سيبويه نفسه لم يذكر فيها شيئا إلا ذكرا لاستقراء فكر

---

[1] خزانة الأدب 3/2.

[2] خزانة الأدب 139/2.

الخليل بأن المركب خال من الجزاء كي يدفع قول الزاعمين إنها إن الشرطية ضم إليها ما المزيدة[1]. وليست أَنت مُرْتَفع بِفعل مُضْمر إذ يستحيل التقدير. ولا يقبل مذهب من ذهب إلي أَن الْفَاء جَوَاب لما دلّ عَلَيْهِ حرف النّداء المقدّر من التَّنْبِيه. والقول بأن التقدير: لأنْ كنت ذا نَفَرٍ فَخَرْتَ، ثم حذف متعلق الجار2 عبثي، والعبارة المذكورة غير مستساغة وغير شائعة قائمة علي الضرورة والظن والاحتمال، وقد وردت في سياق ضرورة، وقد تكون ملحونة أو محرفة. والاجتهادات العقلية في معرفة العلة من دخول الفاء في بداية الشطر الثاني مباحة لكن ليست ملزمة، قالوا: إنها زائدة، والثاني أن (أما) المفتوحة بمعنى (إما) الشرطية التي تقع الفاء في جوابها علي تقدير: (إن كنت ذا نفر فإن) وما زائدة، وهو مذهب الكوفيين . والثالث: أن تجعل الفاء جواباً لمِا دلَّ عليه حرفُ النداء المقدر من التنبيه والإيقاظ، كأنه قال: يا أبا خراشة تنبَّه، وتيقَّظَ، فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ، ولا شكَّ أنَّ الكلام غالباً ما يطول فيما هو مجهول .

وأنشد قوله: (وَمن عضةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُها) على أَن زِيَادَة مَا للتَّأْكِيد بِمَنْزِلَة اللَّام ولأجلها جَازَ تَأْكِيد الْفِعْل بالنُّون[3]. والذي أستطيع أن أقوله: إن سيبويه قد شك في قول يونس حين جعلها مشابهة بلام القسم ولا أعتقد بصحة هذا المذهب أنها سبب في توكيد الفعل بالنون إذ إن شروط توكيد الفعل بالنون غير متوفرة هنا شكلا وموضوعا وهو ما أشار إليه سيبويه فى الشرح والتعليق عليها وأفاد أنها شبيهة بما الجزائية4.

وأنشد بعده الرجز:

(مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِها) على أنّ كَانَ قد تحذف بعد لد كَمَا هُنَا وَالتَّقْدِير: من لد كَانَت شولاً[5]. سيرا على مذهب سيبويه فى تفسير المركبات الغامضة، فجعل شولا اسْما جمع لشَائِلَة وَهِي النَّاقة الَّتِي ارْتَفع لَبنهَا وجفّ ضرْعهَا وأتى عَلَيْهَا من نتاجها سَبْعَة أشهر وَثَمَانِية. وهو لم يقل: من لد شائلة بل قال: من لد شولا فكيف أجيز القياس والتخريج الذي ارتضوه,

---

[1] خزانة الأدب 13/4.

2 أوضح المسالك 264/1 و 265.

[3] خزانة الأدب 22/4.

[4] الكتاب 518/3.

[5] خزانة الأدب 24/4.

ثم زعموا أن يكون اسم كَانَ المقدّرة ضمير النوق فِي كلامٍ تقدّم قبله وأضمرت كَانَ هُنَا لوقوعها فِي مثله كثيرا وحذفت نون لدن لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال. وزعموا أن التَّقْدِير: من لدن شالت شولاً فَلَيْسَ فِيهِ حذف كَانَ مَعَ اسْمهَا بل هُوَ من بَاب حذف عَامل الْمصدر المؤكّد. والمصادر تسْتَعْمل فِي معنى الْأَزْمِنَة كجئتك صَلَاة الْعَصْر.

وَمن الْغَرِيب أنّ بَعضهم زعم أَن انتصاب شولاً بعد لد على التَّمْيِيز أَو التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ كانتصاب غدْوَة بعْدهَا فِي قَوْلهم لدن غدوةٌ وَأَنه لَا تَقْدِير فِي هَذَا الْبَيْت. وَهَذَا مَرْدُود باتفاقهم على اخْتِصَاص هَذَا الحكم بغدوة وَأَنه لم يسمع غدْوَة مَعَ حذف النُّون من لدن. وأنشد بعده قوله:

لَو لم تكن غطفانٌ لَا ذنُوب لَهَا ... إِذن للام ذَوُو أحسابها عمرا

ثم قال: على أنّ لَا هُنَا زَائِدَة مَعَ أنّ النكرَة بعْدهَا مبينَة مَعهَا على الْفَتْح[1]. وأود أن نقف مفكرين فى هذا التخريج الذي ذهب إليه بعض النحاة, حتى ولو ذهبنا إلي ما ذهبوا إليه دون تفكير أنها زائدة وعملها باق فى النكرة والْمعْنَى لَهَا ذنُوب وبالتالي تكون النكرة مرفوعة علي الابتداء ولها الخبر على تقديرك فتكون قد تضاربت مع قولك الأول أنها مبنية على الفتح فتنتفي صحة الكلام وصحة التخريج.

وأنشد البغدادي[2] قول الشاعر:

وَمَا قَامَ منا قائمٌ فِي ندينا ... فينطق إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أعرف

ثم قال: على أَن النَّفْي بِالْمَعْنَى الثَّانِي وَهُوَ أَن يرجع النَّفْي لما بعد الْفَاء كثير الِاسْتِعْمَال كَمَا فِي الْبَيْت فَإِن النَّفْي منصبٌ على ينْطق فِي الْمَعْنى وَقَامَ مثبتٌ فِي تَأْوِيل الْمُسْتَقْبل لمناسبة الْمَعْطُوف. وأقول: لو فرضنا أن قام فى معنى يقوم وهى مناسبة لينطق فى المضارعة وأن النفي منصب على النطق وكأنه ما قام وما نطق لكنها فى الأصل منفية وليست مثبتة, فكيف نمرر ذلك!؟.وهي ليست فى قياس ما تأتينا فتحدثنا.

ومنه قول أبي زيد الطائي:

---

[1] خزانة الأدب 30/4.

[2] خزانة الأدب 540/8.

أَفِي حق مواساتي أَخَاكُم ... بِمَالِي ثمَّ يظلمني السريس

على أَن مَجِيء فِي مَعَ حق يدل على أَن حَقًا إِنَّمَا ينصب على الظَّرْفِيَّة بِتَقْدِير فِي؛ وَهَذَا ظَاهر1. خرجه البغدادي. وأقول: وليس بظاهر ولا مفهوم. ومن قال: إن هذا الكلام صحيح.

وذهب الزمخشري إلي أن (مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ)3 النساء معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهي نكرات يعرّفن بلام التعريف. تقول: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع2. ولا أفهم قصر المنع من الصرف فى العدلين وهل تلك الكلمات حدث فيها العدلين المذكورين حتى تكون ممنوعة من الصرف وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هنا لم يذهب إليه أَحَد فأحد الْعِلل الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّرْفِ هِيَ تَكْرَارُ الْعَدْلِ فِيهِا. والتكرار يعني أن تقول: جَاءَنِي الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة تفسيرا لمن قال: جَاءَنِي الْقَوْمُ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُباعَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: يُعَرَّفْنَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، يُقَالُ: فُلَانٌ يَنْكِحُ الْمَثْنَى وَالثُّلَاثَ وَالرُّبَاعَ، فلَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ، بَلْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِلَّا نَكِرَاتٍ3.

ووقف الزمخشري علي قوله: (لَمْ تُؤْمِنُوا وَلكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِي قُلُوبِكُمْ) 14الحجرات ثمَّ قَالَ: كأنه قيل لهم وَلكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنا حين لم تثبت مواطأة قلوبكم لألسنتكم، لأنه كلام واقع موقع الحال من الضمير في قُولُوا وَمَا فِي لَمَّا مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ آمَنُوا فِيمَا بَعْدُ[4].

يلاحظ فى كلام الزمخشري أنه قد نفي بلما الإيمان عنهم فى الماضي وهذا النفي لايزال متصلا بالحال فكيف نوفق ونفهم قوله: وَمَا فِي لَمَّا مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ آمَنُوا فِيمَا بَعْدُ. وَهَبْ أَنَّ قَدْ تَدُلُّ عَلَى تَوَقُّعِ الْفِعْلِ. فَإِذَا نُفِيَ مَا دَلَّ عَلَى التَّوَقُّعِ، فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَ.

---

[1] خزانة الأدب 280/10 وما بعدها.

[2] الكشاف 467/1.

[3] البحر المحيط 490/3.

[4] الكشاف 4/ 377.

وذهب الفراء والزمخشري وابن يعيش وغيرهم إلي أن لكنا من قوله: (لكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)38 الكهف محمول على معنى: لكن أنا هُوَ الله ربي. قيل: تُرك همزة الألف من أنا، وكثر بِهَا الكلام، فأدغمت النون من (أنا) مع النون من (لكن). وقاسوا عليها قوله:

وترميني بالطّرْف أيْ أنت مذنب ... وتقلينني لكن إيّاك لا أَقلي

على تقدير: لكن أنا إياك لا أقلي، فترك الْهَمْز فصار كالحرف الواحد. وزعم الْكِسَائي أَنَّهُ سمع العرب تَقُولُ لكن والله، يريدون: لكن أنا والله[1]. وكل هذه الدروب غير مفهومة.

المبحث الثالث: الانتحاء الغامض فى الإعراب:

كمذهب من ذهب إلي أن أَعْلَمُ من قوله: (إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) 30البقرة تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وأَنْ مَا تَكُونَ مَجْرُورَةً بِالْإِضَافَةِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، لِأَنَّ هَذَا الِاسْمَ لَا يَنْصَرِفُ، وأجاز بعضهم أن تكون أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ. وَالتَّقْدِيرُ: أَعْلَمُ مِنْكُمْ، وَمَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ، أَيْ عَلِمْتُ، وَأَعْلَمُ مَا لا تعلمون[2].

وغاب عن مكيٍّ والمهدويٍّ أن أفعل التفضيل لا تعمل عمل اسم الفاعل حتى تكون ما منصوبة به أو مضافة إليه ولا يوجد مثال لغوي أثبت ذلك. والثاني: أنه لا يقال: هَذَا رَجُلٌ أَضْرَبُ عُمَرًا، بِمَعْنَى ضَارِبٌ عُمَرًا، وَلَا هَذِهِ امْرَأَةٌ أَقْتَلُ خَالِدًا، بِمَعْنَى قَاتِلَةٌ خَالِدًا، وَلَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْسَى زَيْدًا جُبَّةً، بِمَعْنَى: كَاسٍ زَيْدًا جُبَّةً. فهذا لَا يَجُوزُ. والثالث: أنه لو فرض أن هذا التخريج صحيح لا يجوز علي الاطلاق أن تقول: إن ما منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور. وكأنه قيل: أَعْلَمُ مِنْكُمْ عَلِمْتُ مَا لا تعلمون.

وحمل الزمخشري قوله: (قَدْ نَرى) 144 البقرة علي معنى ربما نرى، ثم قال: ومعناه: كثرة الرؤية3. وهناُ تَضَادٌّ، لِأَنَّهُ شَرَحَ قَدْ نَرَى بِرُبَّمَا نَرَى. وَرُبَّ، عَلَى مَذْهَبِ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، إِنَّمَا تَكُونُ لِتَقْلِيلِ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ لِتَقْلِيلِ نَظِيرِهِ. ثُمَّ قَالَ: وَمَعْنَاهُ كَثْرَةُ الرُّؤْيَةِ، فَهُوَ مُضَادٌّ لِمَدْلُولِ رُبَّ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ. ثُمَّ إن هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذهب إليه، وَهُوَ كَثْرَةُ الرُّؤْيَةِ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لِمَعْنَى الْكَثْرَةِ. هَذَا التَّرْكِيبُ، أَعْنِي تَرْكِيبَ قَدْ مَعَ

[1] معاني القرآن للفراء 144/2و145.

[2] البحر المحيط 232/1.

[3] الكشاف 1/ 100.

الْمُضَارِعِ الْمُرَادِ مِنْهُ الْمَاضِي، وَلَا غَيْرَ الْمُضِيِّ، وَإِنَّمَا فُهِمَتِ الْكَثْرَةُ مِنْ مُتَعَلِّقِ الرُّؤْيَةِ، وَهُوَ التَّقَلُّبُ، لِأَنَّ مَنْ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَا يُقَالُ فِيهِ: قَلَّبَ بَصَرَهُ فِي السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: قَلَّبَ إِذَا رَدَّدَ. فَالتَّكْثِيرُ، إِنَّمَا فُهِمَ مِنَ التَّقَلُّبِ الَّذِي هُوَ مُطَاوِعُ التَّقْلِيبِ، نَحْوَ: قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَكَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَمَا طَاوَعَ التَّكْثِيرَ فَفِيهِ التَّكْثِيرُ1.

وَذهب الزَّمَخْشَرِيُّ إلي أن جملة (لَا يَسْتَطِيعُونَ) من قوله: (فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ... إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً)98 النساء صِفَةٌ لِلْمُسْتَضْعَفِينَ، أَوِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. قَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ وَالْجُمَلُ نَكِرَاتٌ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ كَقَوْلِهِ: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[2]. وَهُوَ تَخْرِيجٌ ذَهَبَ إِلَى مِثْلِهِ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلَهُ تَعَالَى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ) 36يس.

وَهذا الذي ذهب إليه الزمخشري وغيرهَ هو انتحاء غامض وهَدْمٌ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ: بِأَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالنَّكِرَةِ، وَالْمَعْرِفَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ.

وقد جوز الزمخشري[3] أن تعرب فسقا من قوله: (إلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) 145الأنعام مفعولا له مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَهُوَ أُهِلَّ وقد فَصَلَ بِهِ بَيْنَ أَوْ وأُهِلَّ بِالْمَفْعُولِ لَهُ وَيَكُونُ أَوْ أُهِلَّ مَعْطُوفًا عَلَى يَكُونَ وَالضَّمِيرُ فِي بِهِ يَعُودُ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ فِي يَكُونَ.

وَهَذَا إِعْرَابٌ مُتَكَلَّفٌ جِدًّا وَتَرْكِيبٌ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ خَارِجٌ عَنِ الْفَصَاحَةِ وَغَيْرُ جائز فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةٌ بِالرَّفْعِ فَيَبْقَى الضَّمِيرُ فِي بِهِ لَيْسَ لَهُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يتكلف محذوف حَتَّى يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ أَوْ شَيْءٌ أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وانظر إلي تخريج (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ... يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ)5 الأنفال اضْطَرَبَ الْمُفَسِّرُونَ وانتحوا انتحاءات غامضة وغريبة فِي تخريج الكاف عَلَى ستة عَشَرَ قَوْلًا. وأنا أضعها أما عينيك بإيجاز لتحكم عليها دون تعليق لأنها قائمة على الاحتمال والتأويل

---

[1] البحر المحيط 22/2.

[2] الكشاف 1/ 556.

[3] الكشاف 75/2.

وكل مذهب فيها يحتاج إلي تحليل ونقد, أَحَدُهَا أَنَّ الْكَافَ بِمَعْنَى وَاوِ الْقَسَمِ وَمَا بِمَعْنَى الَّذِي وَاقِعَةٌ عَلَى ذِي الْعِلْمِ وَهُوَ اللَّهُ ... وَجَوَابُ الْقَسَمِ يُجَادِلُونَكَ، وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّهِ الَّذِي أَخْرَجَكَ من بَيْتِكَ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ.

وذهب الثَّانِي إلي أَنَّ الْكَافَ بِمَعْنَى إِذْ وَمَا زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ اذْكُرْ إِذْ أَخْرَجَكَ.

وذهب الثَّالِثُ إلي أن الْكَافُ بِمَعْنَى عَلَى وَمَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدِيرُهُ امْضِ عَلَى الَّذِي أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ.

وذهب عِكْرِمَةُ إلي أن: التَّقْدِيرُ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ كَمَا أَخْرَجَكَ فِي الطَّاعَةِ خَيْرٌ لَكُمْ كَمَا كَانَ إِخْرَاجُكَ خَيْرًا لَهُمْ.

وذهب الْكِسَائِيُّ وَغَيْرُهُ إلي أن التقدير: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ عَلَى كَرَاهَةٍ مِنْ فَرِيقٍ مِنْهُمْ كَذَلِكَ يُجَادِلُونَكَ فِي قِتَالِ كُفَّارِ مَكَّةَ وَيَوَدُّونَ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّكَ إِنَّمَا تَفْعَلُ مَا أُمِرْتَ بِهِ لَا مَا يُرِيدُونَ.

وذهب ابْنُ عَطِيَّةَ إلي أن التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ مُجَادَلَةً لِكَرَاهَتِهِمْ إِخْرَاجَ رَبِّكَ إِيَّاكَ مِنْ بَيْتِكَ.

وذهب الْفَرَّاءُ إلى أن التَّقْدِيرُ امْضِ لِأَمْرِكَ فِي الْغَنَائِمِ وَنَفِّلْ مَنْ شِئْتَ إِنْ كَرِهُوا كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ انْتَهَى.

وذهب الْأَخْفَشُ إلي أن الْكَافُ نَعْتٌ لِحَقًّا وَالتَّقْدِيرُ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا كَمَا أَخْرَجَكَ.

والثَّامِنُ أَنَّ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَالتَّقْدِيرُ كما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ فَاتَّقُوا اللَّهَ كَأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ وَخَبَرٌ.

وذهب الزَّجَّاجُ إلي أن الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَالتَّقْدِيرُ الْأَنْفَالُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ ثَبَاتًا كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ.

وذهب الْعَاشِرُ إلي أَنَّ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَالتَّقْدِيرُ لَهُمْ دَرَجاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ هَذَا وَعْدُ حَقٍّ كَما أَخْرَجَكَ وَهَذَا فِي حَذْفِ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

والْحَادِيَ عَشَرَ أَنَّ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْضًا وَالْمَعْنَى وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ كَما أَخْرَجَكَ فَالْكَافُ نَعْتٌ لِخَبَرِ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ.

والثَّانِي عَشَرَ قاله الزَّمَخْشَرِيُّ: يَرْتَفِعُ مَحَلُّ الْكَافِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ هَذَا الْحَالُ كَحَالِ إِخْرَاجِكَ يَعْنِي أَنَّ حَالَهُمْ فِي كَرَاهَةِ مَا رَأَيْتَ مِنْ تَنْفِيلِ الْقِرَاءَةِ مِثْلَ حَالِهِمْ فِي كَرَاهَةِ خُرُوجِهِمْ لِلْحَرْبِ.

والثَّالِثَ عَشَرَ أَنَّ الْمَعْنَى قِسْمَتُكَ لِلْغَنَائِمِ حَقٌّ كَمَا كَانَ خُرُوجُكَ حَقًّا.

والرَّابِعَ عَشَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ وَقَعَ بَيْنَ إِخْرَاجَيْنِ أَيْ إِخْرَاجُكَ رَبُّكَ إِيَّاكَ مِنْ بَيْتِكَ وَهُوَ مَكَّةُ وَأَنْتَ كَارِهٌ لِخُرُوجِكَ وَكَانَتْ عَاقِبَةُ ذَلِكَ الْخَيْرَ وَالنَّصْرَ وَالظَّفَرَ كَإِخْرَاجِ رَبِّكَ إِيَّاكَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَبَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ كَارِهٌ يَكُونُ عَقِيبُ ذَلِكَ الظَّفَرَ وَالنَّصْرَ.

والْخَامِسَ عَشَرَ الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ... وأَنَّ كما أَخْرَجَكَ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فَاضْرِبُوا وَفِيهِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْبُعْدِ بثماني آيات.

والسادس عشر أجاز أبو حيان أَنْ تكون الْكَافَ لَيْسَتْ لِمَحْضِ التَّشْبِيهِ بَلْ فِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ ... فَكَانَ الْمَعْنَى إِنْ خَرَجْتَ لِإِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ وَقَتْلِ أَعْدَائِهِ نَصَرَكَ اللَّهُ وَأَمَدَّكَ بِالْمَلَائِكَةِ [1].

وذهب الزَّمَخْشَرِيُّ إلي أن يوم من قوله: (يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ) 30 ق يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِنُفِخَ المتقدم، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَنُفِخَ فِي الصُّورِ يَوْمَ نَقُولُ, وَعَلَى هَذَا يُشَارُ بِذَلِكَ إِلَى يَوْمَ يَقُولُ[2]. ألا ترى أنه قَدْ فُصِلَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بعشرة آيات. وكيف نجوز ذلك!؟

وذهب البعض في إعراب وتخريج كلمة الأخِيْنَا من قوله:

وَكنت لَهُ كشرّ بني الأخِيْنَا

على أَن أَخا يجمع على أخين جمع مُذَكّر سَالم كَمَا يجمع أَب على أبين[3]. وَهَذَا عجز وصدره: وَكَانَ لنا فَزَارَة عمّ سوءٍ . وكيف تسوق وتمرر قاعدة تقول: إن الأخِيْنَا تجمع علي أَخ منصوب نصب المذكر السالم وكيف تقول: إن أبين تجمع أَب وتقول: الأبون والأخون فى الرفع . ولم يعلق أحد على هذا المذهب رغم مناقضته للمنطق.

وكمذهب الرضيُّ حين وقف على قوله:

بَات يعشّيها بعضب باتر ... يقْصد فِي أَسْؤُقِهَا وجائر

---

[1] البحر المحيط 272/5 وما بعدها.

[2] الكشاف 388/4.

[3] خزانة الأدب 478/4.

وَحمله[1] علي معنى: قَاصد معطوفا على باتر سيرا على مذهب الفراء الذي أجاز أن يعطف لَفْظ يفعل على فَاعل لمضارعتهما. ولا يوجد عطف فى البيت حتى يصير مقيسا علي قوله: (وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ وَيُكَلِّمُ)45 آل عمران وهي الآية التي جعلها الفراء فى منزلة البيت .

وكمذهب كثيرين حين وقفوا محتملين وظانين فى إعراب كلمة مسحتا من قوله:

وعضُّ زمَانٍ يَا ابْن مَرْوَانَ لم يدع ... من المِال إلاّ مسحتًا أَو مجلّفُ

وكان الفرزدق يقول: عليَّ أن أقول وعليكم أن تأولوا, ويفهم منها أنها ألغاز الشعراء وقد تكون تحريفا أو تصحيفا بغرض إحداث شيء من البلبلة بين النحاة وهو لا يحتمل خلافا وقد جاءوا بالغريب في توجيهاته[2] عَلى رِوَايَة نصب مسحت. قيل إنه على معنى: لم يبْق من المِال إِلَّا مسحت لِأَن معنى لم يبْق وَلم يدع وَاحِد وَاحْتَاجَ إِلَى الرّفْع فَحَمله على شَيْء فِي مَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عَليّ فِي إِيضَاح الشّعْر: نصب مسحت بيدع بِمَعْنى التّرْك وَحمل مجلف بعده على الْمَعْنى لِأَن معنى لم يدع من المِال إِلَّا مسحتاً تَقْدِيره: وَلم يبْق من المِال إِلَّا مسحت فَحمل مجلف بعده على ذَلِك. فقَوْله: لم يدع من المِال إِلَّا مسحتاً, مَعْنَاهُ بَقِي مسحت، وَبَقِي مجلف. وهو مذهب ابن جني أيضا. قَالَ أَبُو عَمْرو: محصله أَن مجلفاً مَرْفُوع بِفعل مَحْذُوف دلّ عَلَيْهِ: لم يدع. وذهب ثعلب إلي أنه نصب مسحت بِوُقُوع يدع عَلَيْهِ وَقد وليه الْفِعْل وَلم يل مجلفاً فاستؤنف بِهِ فَرفع وَالتَّقْدِير: هُوَ مجلف.

وَقَول الشَّارِح الْمُحَقق إِن أَو فِي هَذَا الْوَجْه للإضراب بِمَعْنى بل لَا يُنَاسب الْمَعْنى وَإِنَّمَا يُنَاسب لَو كَانَ مسحتاً بعد أَو فَهِيَ هُنَا لعطف جملَة على مُفْرد وَمَعْنَاهَا أحد الشَّيْئَيْنِ. وذهب أبو على إلي أن مجلف مَعْطُوف على عض وَهُوَ مصدر جَاءَ على صِيغَة الْمَفْعُول ،كَأَنَّهُ قَالَ: وعض زمَان أَو تجليف. وَبَقِي غير مَا ذكره الشَّارِح تَوْجِيه الْفراء قَالَ: إِن مجلفاً مَرْفُوع الِابْتِدَاء وَخَبره مَحْذُوف كَأَنَّهُ قَالَ: أَو مجلف كَذَلِك. قَالَ الْفراء: وَمن روى مسحتاً أَرَادَ لم يدع فِيهِ عض الزَّمَان إِلَّا مسحتاً أَو مجلف بَقِي فرفعه على هَذَا الْإِضْمَار.

---

[1] خزانة الأدب 140/5وما بعدها.

[2] خزانة الأدب 144/5 وما بعدها.

قَالَ الْكسَائِي: هَذَا كَمَا تَقول: ضربت زيدا وَعَمْرو كَأَنَّهُ يرفعهُ بِفعل مُضْمر أَي: وَعَمْرو مَضْرُوب أَو وَعَمْرو كَذَلِك. وَقد ذهب إِلَى هَذَا ابْن الْأَنْبَارِي أن يكون هَذَا من عطف جملَة اسمية على جملَة فعلية كَمَا تَقول: رَأَيْت زيدا وَعَمْرو مر بِي أَيْضا.

وحكي عن الكسائي أيضا أَن يكون مجلفاً مَعْطُوف على الضَّمِير الْمُسْتَتر فِي مسحت. وَرفع مسحت على هَذَا الْمَعْنى أَرَادَ إِلَّا أَن يكون مسحت أَو مجلف فرفعه بيكون المضمرة وَإِلَّا تدل على تعلقهَا بِأَن يكون كَقَوْلِك: مَا أَتَانِي أحد إِلَّا زيد وَإِلَّا أَن يكون زيد. وروي : إلاّ مسحتٌ أَو مجلّف بِرَفْع الاسمين.

وقد ذهب عدد من النحاة منهم ابن جني والزمخشري وابن الحاجب والرضي إلي أن القوانسا من قوله: وأضرب منا بِالسُّيُوفِ القوانسا, مَنْصُوب بِفعل مَحْذُوف تقديره: ضربنا أَو نضرب القوانس لَا بأضرب المذكورة وقد علل ابن جني ذلك بقوله: فَلَا يجوز أَن يتَنَاوَلهُ أضْرب هَذِه فِي الْبَيْت لِأَن أفعل هَذِه الَّتِي للْمُبَالَغَة تجْرِي مجْرى فعل التَّعَجُّب. وَأَنت لَا تَقول: مَا أضْرب زيدا عمرا حَتَّى تَقول لعمروٍ وَذَلِكَ لضعف هَذَا الْفِعْل وَقلة تصرفه. فَإِن تجسمت مَا أضْرب زيدا عمرا فَإِنَّمَا نصبت عمرا بِفعل آخر على مَا تقدم[1]. وقاس عليه الزمخشري قوله: (أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) 12الكهف إذ ذهب إلي أَن أمداً مَنْصُوب بِفعل دلّ عَلَيْهِ أحصى الَّذِي هُوَ أفعل تَفْضِيل كَمَا نصب القوانس بِمَا دلّ عَلَيْهِ أضْرب.

وهذا الانتحاء الذي ذهب إليه بعض المعربين متعسف وغامض. وقد ذهب بعض النحاة[2] إلي تحليل أفضل قدروا أن المرَاد بِالْبَيْتِ أضْرب منا بِالسُّيُوفِ للقوانس فَحذف اللَّام لضَرُورَة الشّعْر. فَمن لابتداء الْغَايَة مُتَعَلق بأضرب تعلق الظّرْف وبالسيوف تعلق الْآلَة وَاللَّام تعلق الْمَفْعُول بِهِ. وَهَذَا التَّقْدِير أولى من الأول لوَجْهَيْنِ: الأول أَن إِضْمَار: نضرب يفْسد معنى الْبَيْت إِذْ مُرَاد الشَّاعِر أَنهم ضاربون وَنحن أضْرب مِنْهُم فَيحصل التَّفْضِيل. وَلَو قَالَ: نضرب القوانس لم يكن فِيهِ تَفْضِيل.

---

[1] خزانة الأدب 319/8 وما بعدها.

[2] المصدر السابق نفسه

وَالثَّانِي: أَن أضْرب لَا ينصب الْمَفْعُول بِهِ فَكيف يدل عَلَيْهِ وَالدَّال على عَامل هُوَ الَّذِي يَصح أَن يعْمل فِي معموله. وَإِذا لم يَصح عمله فِيهِ لم يدل عَلَيْهِ.

وانظر إلى ما ينقله النحاة بعضهم عن بعض البغدادي عن الرضي عن ابن الحاجب عن الفارسي عن ابن جني عن الفراء دون أدنى إعمال للعقل فى تخريج الرجز الذي يقول: كَانَ جزائي بالعصا أَن أجلدا. قال البغدادي: على أَن الْفراء اسْتدلَّ بِهِ على جَوَاز تَقْدِيم مَعْمُول مَعْمُول أَن المصدرية عَلَيْهَا فَإِن قَوْله: بالعصا. انتهى. ثم قال البغدادي بعده:
وَزَاد الشَّارِح الْمُحَقق بِأَن قَوْله: بالعصا خبر مُبْتَدأ مُقَدّر وَتَقْدِيره ذَلِك الْجَزَاء بالعصا وَالْجُمْلَة اعتراضية.

وَقَالَ التبريزي فِي شرح الحاجبية: لم يتَعَلَّق بالعصا بِأَن أجلد بل إِمَّا بأعني للتبيين أَو بِمثل الْمُؤخر أَو بِجعْل كَانَ تَامَّة وبالعصا مُتَعَلقا بهَا وَأَن أجلد فِي مَوضِع رفع على أَنه بدل من الْجَزَاء. وأقول: ما هذا الكلام الغريب الغامض!؟ فالرجز ليس فى معاني الفراء ولا أدري ماذا يقصد بمعمول معمول أن المصدرية؟ وما التقدير؟ والجملة اعتراضية لماذا؟ أضف أن كلام التبريزي غامض وغير مفهوم ولم يجد من يعقب عليه, والرجز لا يحتاج إلي هذا الغامض فى الشرح. وقد نقل البغدادي نصوصا عن الفارسي وابن جنى فى هذا الإطار قطعتها لأنها غير مقبولة وتحتاج إلى فرز ونقد.

ومثله فى المسك إعراب خابرا من قوله: وشفاء غيك خابراً أَن تسألي. حيث ذهب بعض النحاة إلي أنه مَنْصُوب بِفعل يدل عَلَيْهِ الْمَذْكُور وَالتَّقْدِير: تسألين خابراً[1]. وأقول: كيف يكون السياق لو ذكرت تسألين المقدرة سيصير وشفاء غيك تسألين خابرا أن تسألي. هل بهذا التقدير حسن النظم, أقول: لا لم يحسن النظم بل فسد لأنك أعملت عقلك فى غير المطلوب. ولماذا لا تعربه حالا على ظاهره وينتهي الأمر والإعراب بغير تقدير أولى من الإعراب بتقدير.

[1] خزانة الأدب 433/8.

وذهب بعض النحاة[1] فى قوله: (أشارت كُلَيْب بالأكف الْأَصَابِع) إلي أَن بَقَاء عمل حرف الْجَرّ بعد حذفه شَاذ. وَالتَّقْدِير: أشارت إِلَى كُلَيْب وَكَانَ الْقيَاس النصب بعد حذف الْجَار. وأنشده أَبُو عَليّ الْفَارِسِي بِرفْع كليب وبالتالي يكون قد حمله على ظاهره وهو أولى من التقدير وهناك أمثلة كثيرة فى الدرس النحوي شبيهة بهذا الموضع تستحق الوقوف عليها ولا داعي لذكرها.

ومنه قوله: (يَا لَيْت أَيَّام الصِّبَا رواجعا) قال البغدادي[2] : على أَن الْفراء اسْتشْهد بِهِ على نصب الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر بـ لَيْت. ثم قال: وَقدر الْكسَائي رواجع خَبرا لَكَانَ المحذوفة لِأَن كَانَ تسْتَعْمل كثيرا هُنَا. والذي يعنيني هو أن البغدادي وآخرين لا يكترثون بالدقة والنظر فى النصوص والتخريج. ومن قال إن الفراء أجاز نصب الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر بـ لَيْت. وعندما أعقب هذا التخريج بنص الكسائي خيل إليك أن الكسائي أجازه وهذا غير صحيح, أضف أنه نقل نصوصا وأمثلة مشابهة تحته لسيبويه والبصريين والزمخشري تفيد أنها على تقدير الخبر أيْ: ليت لنا أيام الصبا رواجعا.

ثم زعم بعده أَن أَصْحَاب الْفراء قد جوزوا نصب الجزأين بالعوامل الخمسة فى قوله:

كَأَن أُذُنَيْهِ إِذا تشوفا ... قادمةً أَو قَلما محرفا

ولا أقول: انتحاء غامضا وإنما أقول: هذا خلط بين المطرد وغيره وهو هدم لقواعد النحو بصفة عامة والمطرد بصفة خاصة.

المبحث الرابع: الانتحاء الغامض فى التأويل:

وهو كثير وسوف نقف على بعضه كي تتجلى لنا صورته وتعلق فى أذهاننا فمن ذلك قوله:

وَمَا الدّهر إِلَّا منجوناً بأَهْله ... وَمَا صَاحب الْحَاجَات إلاّ معذبا

وخرجه النحاة على عدة تأويلات أن يكون على تقدير: يَدُور دوران منجنون ويَدُور خبر الْمُبْتَدَأ فَحذف هُوَ والمصدر وأقيم منجنون مقَام الْمصدر. وأنّ الثَّانِي أَصله وَمَا صَاحب الْحَاجَات إلاّ يعذّب معذّباً أَي: تعذيباً فيعذّب خبر الْمُبْتَدَأ فَحذف وَبَقِي مصدره. وأن يكون

---

[1] خزانة الأدب 113/9.

[2] خزانة الأدب 234/10 وما بعدها.

عند آخر على تَقْدِير: وَمَا الدّهر إلاّ يشبه منجنونا وَمَا صَاحب الْحَاجَات إلاّ يشبه معذباً. وَقَدره ثالث علي: وَمَا الدّهر مَوْجُودا إلاّ مثل المنجنون لَا يستقرّ فِي حَاله, وَمَا صَاحب الْحَاجَات مَوْجُودا إلاّ معذّباً. ذهب رابع إلي أنه على معنى: إلاّ كمنجنون ثمَّ حذف الجارّ فانتصب الْمَجْرُور.

ووقف النحاة علي رجز أحيحةَ بنِ الجلاحِ :

تروَّحِي أجدرَ أنْ تقِيلِي غدا بجنبي باردٌ ظليلُ[1]

وحملوه على عدة افتراضات أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره: تروحا أجدر . وأن يكون التقدير: يكن أجدر . فأجدر خبر يكن المحذوفة لدلالة الحال عليه . والثالث : أن يكون أجدر مفعولا به لفعل محذوف , والتقدير : تروحي وائت مكانا أجدر , فحذف الموصوف , وأقام الصفة مقامه , وحذف الفعل الناصب له[2] .وذهب أبو على الفارسي إلي أن التقدير: تروحي وائت مكانا أجدر بأن تقيلي فيه , فحذف الفعل , وحذف المفعول الموصوف الذى هو مكانا , وحذف الباء التى يتعدى بها أجدر , وحذف الجار من فيه , فصار تقيليه , وحذف الضمير العائد على الموصوف[3]. وتبعه فى ذلك ابن جنى وذهب إلي أن فيه خمسة أعمال , وهى حذف الفعل الناصب , ثم حذف الموصوف , ثم حذف الباء , ثم حذف فى , ثم حذف الهاء , فتلك خمسة أعمال وأصله : ائتى مكانا أجدر بأن تقيلي فيه من غيره كما تقول : مررت برجل أحسن من فلان , وأنت أكرم على من غيرك[4]. والذى يهمنا هنا هو أن نعرف كيف صار التأويل إلي هذا الحد فى التركيب اللغوي، وكيف صار التعامل مع اللغة مباحا بكل الوسائل العقلية.

ومثله فى الانتحاء الغامض قوله:

فبيناه يشري رَحْله قَالَ قائلٌ: ... لمن جملٌ رخو الملاط نجيب

---

1 الرجز فى خزانة الأدب 57/5 .

2 انظر شرح شواهد الإيضاح لابن برى ص 164 و 165 .

3 انظر أمالي ابن الشجري 343/1 و 344 .

4 انظر المحتسب 212/1 والمسائل البصريات 904و905 والحجة 45/2.

ونسبه البغدادي لسيبويه وليس فى كتابه على أَن وَاو وَهُوَ قد يحذف ضَرُورَة كَمَا هُنَا فَإِن الأَصْل فَبينا هُوَ يشري. وزعم أن سيبويه أجاز هذا التقدير وليس بصحيح والذي خرج هذا الاحتمال هو الأعلم وأجازه ابْن الْأَنْبَارِي فِي ترك صرف مَا ينْصَرف من مسَائِل الْخلاف: أَن الْوَاو حذفت متحركة, علي أنه أراد فَبَينا هُوَ فسكن الْوَاو ثمَّ حذفهَا ضَرُورَة فَادْخُلْ ضَرُورَة على ضَرُورَة تَشْبِيها للواو الْأَصْلِيَّة بواو الصِّلَة فِي نَحْو مِنْهُ وَعنهُ[1].

ومن النقاط التي لا يقبلها العقل لغموضها مسائل التأصيل التى ذهب إليها النحاة كقول الخليل فى أصل لن: لَا أَن كَمَا جَاءَت فِي قوله: (يرجي الْمَرْء مَا لَا أَنْ يلاقيَ) معللا ذلك بقوله: أَن الْمَعْنى فيهمَا وَاحِد فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا لِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال كَمَا حذفت من قَوْلهم: ويلمه وَالْأَصْل ويل أمه فَلَمَّا حذفت الْهمزَة التقى ساكنان: ألف لَا وَنون أَن فحذفت الْألف لدفع التقاء الساكنين فَصَارَ: لن[2].

وانظر إلى غرابة تعليل الفصل بالجار وَالْمَجْرُور بَين إِن وَاسْمهَا فى قوله:

(فَلَا تلحني فِيهَا فَإِن بحبها ... أَخَاك مصاب الْقلب جمٌّ بلابله)

قال البغدادي: لقُوَّة شبه إِن بِالْفِعْلِ[3]. ولم يذهب أحد من النحاة إلى القول بذلك ولو صح أن ذهب ما قبله العقل.

ولا أفهم أشياء كثيرة مررها الكوفيون وابن جنى والزمخشري ومن تبعهم حين ذهبوا إلى جواز نصب المضارع بكما فى قوله: (لَا تظلموا النَّاس كَمَا لَا تظلموا). على أَن أَصْلهَا كَيْمَا حذفت الْيَاء تَخْفِيفًا. فَإِن لَا تظلموا مَنْصُوب بِحَذْف النُّون بهَا وَقيل بل نَصبه بِمَا المصدرية حملا على أَن المصدرية كَمَا أَن أَن تعمل حملا على مَا. وكان أولى لهم أن يقولوا: إن هنا خللا فى الرواية أو تصحيفا فيبحثوا فى الأصل الذي تبنى عليه القاعدة بدلا من أن يأولوا, ويحتملوا. والرواية قريبة إلى أسماعهم إذ القوم ينشدون: لَا تظلمِ النَّاس كَمَا لَا تظْلَمِ, بِالتَّوْحِيدِ فالفعل مَرْفُوع على هَذَا بعد لَا النافية وَالْكَاف: للتشبيه وَمَا: كَافَّة.

---

[1] خزانة الأدب 257/5.

[2] خزانة الأدب 441/8.

[3] خزانة الأدب 453/8.

ومن المواقف النحوية التي تتناقل التأويل الغريب دون نظر كما في قوله: لَو بِغَيْر المِاء حلقي شرقٌ. حيث نقل البغدادي[1] عن الرضي عن ابن الحاجب عن ابن جني أنه قال: إنَّ الْجُمْلَة الاسمية بعد لَو وضعت مَوضِع الْجُمْلَة الفعلية شذوذاً . وأقول: كيف وضعت الجملة الاسمية مَوضِع الْجُمْلَة الفعلية شذوذاً!؟ وأنى لك أن ترتضي تركيبا لغويا تقديره: لو شرق حلقي بغير الماء حلقي شرق. ويزعمون أن هذا تقدير ابن جنى اللغوي وغيره, وذهب بعضهم إلى أن شرق المذكورة خبر لمبتدأ محذوف تقدير: هو شرق, وكأنه قيل: لو شرق حلقي بغير الماء حلقي هو شرق. فهذا هو الانتحاء الغامض الذي أضر بالنحو.

ونقل البغدادي[2] عن الرضيّ تخريج ابن الحاجب لقول الشاعر:

كَذبْتُمْ وَبَيت الله نرفع عقلهَا ... عَن الْحق حَتَّى تضبعوا ثمَّ نضبعا

على أَن حَتَّى فِيهِ ابتدائية وَالْفِعْل بعْدهَا مَرْفُوع بِثُبُوت النُّون وَنصب نضبع بالْعَطْف على توهم نصب مَا قبله. واستجلب له معان أحدها: تمدون أَيْدِيكُم إِلَيْنَا بِالسُّيُوفِ ونمد أَيْدِينَا. والثاني: تمدون إِلَيْنَا أضباعكم بِالسُّيُوفِ ونمد إِلَيْكُم أضباعنا بِالسُّيُوفِ. والثالث: وَلَا صلح حَتَّى تضبعونا ونضبعا فحتى فِيهِ جَارة وتضبعونا مَنْصُوب بِأَن على حذف النُّون ونا ضمير الْمُتَكَلّم مَعَ الْغَيْر مَفْعُوله وَالْفِعْل مُسْتَقْبل وَلَا حَاجَة لتأويله بِالْحَال وَيكون نصب نضبع بالْعَطْف عَلَيْهِ ظَاهرا من غير ادِّعَاء توهم. والرابع: حَتَّى تضبعون للصلح والمصافحة. وبصرف النظر عن كون المعاني بعيدة عن تفسير المركب اللغوي فإن التحليل النحوي غامض والسياق الذي ذكر فيه غير مفهوم, فكيف تكون حتى ابتدائية وَالْفِعْل بعْدهَا مَرْفُوع بِثُبُوت النُّون ثم نصب عطْفا على توهم نصب نرفع.

وذهب بعض الكوفيين[3] إلى اعتبار مَهْمَنْ بِمَعْنى: من, فِي قوله:

أماوي مَهْمَنْ يسْمَعْنَ فِي صديقه ... أقاويلَ هَذَا النَّاس ماوي ينْدَمِ

وتناقل النحاة هذا التخريج وبنوا عليه أنها مركبة من مَه بِمَعْنى اكفف وَمَا الشّرطِيَّة. وَالْمعْنَى عِنْدهم: اكفف عَن كل شَيْء مَا تفعل أفعل فَركب مَه مَعَ من كَمَا ركبهَا مَعَ مَا. وذهب

[1] خزانة الأدب 509/8.

[2] خزانة الأدب 519/8 وما بعدها.

[3] خزانة الأدب 16/9 وما بعدها.

غيرهم إلى أنها استفهامية وأَصلهَا مَنْ مَنْ فأبدلت النُّون هَاء. وهذا ومثله إعمالات عقلية زائدة فى المجهول.

وانظر كيف ذهب الزمخشري[1] وتبعه ابن يعيش وابن الحاجب والرضي والبغدادي إلى جواز قياس السين على أن فى الاستقبال فى تخريج وتفسير قوله:

عسى طيىء من طيىء بعد هذه ... ستطفيء غُلّاتِ الكُلَى والجوانحِ

معللين ذلك بقولهم: ولما لم يُمْكِن الشاعرَ أن يأتِي بـ "أنْ" في خبرها، عدل إلى نظيرتها، وهي السين، فهي قائمة مقَامها فى الدلالة على الاستقبال. فكما دخل أَن فِي خبر لَعَلَّ حملا على عَسى دخل السِّين فِي خبر عَسى حملا على لَعَلَّ.

ونقل البغدادي[2] تخريج سابقيه الغريب فى قوله:

فعادى بَين هاديتين مِنْهَا ... وَأولى أَن يزِيد على الثَّلَاث

على أَن أولى من مرادفات كَاد وَلَا تسْتَعْمل إِلَّا مَعَ أَن. معتقدا وزاعما أن هذا مذهب ابْن مَالك ومذهب آخرين. وأقول: حتَّى ولو كان ذلك مذهب ابن مالك وآخرين فليس بقاعدة, وهو مفرد, ألا ترى أن الشعر من الوافر ووزن الكلمتين واحد فلا ضرورة ولا مشكلة والشاعر لم يقل كاد بل قال: أولى, وإنما لما احتملت معنى كاد قالوا هي مرادفة لها وليس بصحيح.

ووقف البغدادي علي قوله: (بَعُدَ مَا متأملي) وَهُوَ قِطْعَة من بَيت امْرِئ الْقَيْس وَهُوَ:

فعدت لَهُ وصحبتي بَين ضارج ... وَبَين العذيب بعد مَا متأملي

ثم قال: على أَن بَعُد فِيهِ للمدح والتعجب وَأَصله بعد بِفَتْح الْبَاء وَضم الْعين أَصَالَة ألحق بِفعل الْمَدْح[3]. ثم نقل عن آخرين أن مَعْنَاهُ يَا بعد مَا تَأَمَّلت على التَّعَجُّب. ألا ترى معي أنه لا يوجد قيد ملزم للنحاة في التعامل مع اللغة مما ورَّث غرابة فى غياب النظر والتأمل حتى تقنع

---

[1] شرح ابن يعيش 95/5و96. وانظر خزانة الأدب 341/9.

[2] خزانة الأدب 9/ 345.

[3] خزانة الأدب 424/9 وما بعدها.

بتلك الدلالة التى تجعلك مندهشا أمام ما يقوله هؤلاء النحاة دون تعليق. وهل يقال: يَا بَعُدَ مَا تَأَمَّلت على التَّعَجُّب !؟.

وأما المعنى الذي ذكره البغدادي[1] ونقله عن سالفيه في حَتَّى من قوله:

(فوا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نهشلٌ أَو مجَاشعُ)

على أَن حَتَّى فِيهِ ابتدائية وفائدتها هُنَا التحقير. وهذه الفائدة غير معروف ولم يتطرق إليها أحد ولسنا فى حلٍّ لذكر معانيها وأظنُّ أن معنى التعظيم والتحقير يستفاد منها عندما تسند إلى عظيم أو حقير فى سياق لغوى وليس التعظيم والتحقير من معانيها.

ومن ذلك قوله: (لدوا للْمَوْت وَابْنُوا للخراب) على أَن اللَّام فِي قَوْله للْمَوْت تسمى لَام الْعَاقِبَة وَهِي فرع لَام الِاخْتِصَاص[2]. ثم علق البغدادي قائلا: وَجعلهَا من فروع الِاخْتِصَاص أولى لِأَن التَّعْلِيل أَيْضا من فروع الِاخْتِصَاص. وأقول: مَنْ قال إن لام العاقبة فرع من لام الاختصاص!؟ وما هذا التعليل الغامض!؟ وقد تتبعت معانيها ووجدت أن لها اثنين وعشرين معنى لم أجد فيها هذا الخلط وهذا المعنى. والنصوص التي نقلها البغدادي تحتها غير دقيقة فى التحليل والقياس. وأنشد محقق الرضيّ قول زهير:

(أزهيرُ إنْ يَشِبِ القذالُ فَإِنَّهُ ... ربَّ هيضلٍ مرسٍ لففتُ بهيضلٍ)

على أَن رب فِيهِ للتكثير. أَي: كثيرا مَا لففت هيضلاً بهيضل[3]. وهذا المعنى مناقض لما تعارف عليه العامة من أنها للتقليل. وما يمنع أن يكون قليلا.

وقاس البغدادي والرضيُّ وابن الحاجب النفي فى قول ابن أحمر:

لا تفزع الأرنب أهوالها ... ولا ترى الضب بها ينجحر

علي قَوْله تَعَالَى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) 11 الشورى ثم قال: النَّفْي فِيهِ منصب على مثل مثله وعَلى مثله جَمِيعًا فَلَيْسَ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مثل حَتَّى يكون لمثله شَيْء يماثله. فالمنفي الْمثل وَمثل الْمثل جَمِيعًا[4]. ثم استدل بنص للكشاف فيه البيت وليس فيه تعليق على البيت أوردهُ

---

[1] خزانة الأدب 475/9وما بعدها.

[2] خزانة الأدب 529/9.

[3] خزانة الأدب 535/9.

[4] خزانة الأدب 10/ 192.

الزمخشري عِنْد قَوْله تَعَالَى: (سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا) 151 آل عمران على أَن المرَاد نفي السُّلْطَان يَعْنِي الْحجَّة وَالنُّزُول جَمِيعًا لَا نفي التَّنْزِيل فَقَط بِأَن يكون ثمَّة سُلْطَان لكنه لم ينزل. كَمَا أَن الْمَنْفِيّ فِي الْبَيْت الضَّب والانجحار جَمِيعًا لَا الانجحار فَقَط إِذْ المرَاد وصف هَذِه الْمَفَازَة بِكَثْرَة الْأَهْوَال بِحَيْثُ لَا يُمكن أَن يسكنهَا حَيَوَان.

ويلاحظ أن فى هذا الكلام خطأ وخللا يظهر في أن الله عزَّ وجلَّ ليس له مثل حتى تقول: إن النَّفْي فِيهِ منصب على مثل مثله وعَلى مثله جَمِيعًا. والثاني قوله: فالمنفي الْمثل وَمثل الْمثل جَمِيعًا, فهي عبارة خاطئة عقليا لأنه لا يوجد الْمثل وَلا يوجد مثل الْمثل. والثالث: أنه جاء بنص الزمخشري على أساس أن فيه مشابهة للآية وقياسا عليها وهو ليس كذلك, وإنما استعان به الزمخشري فى الآية للنفي الحاصل فى الموقفين فقط.

والقول[1]: بأن عن أصلها أن وأبدلت الْألف عينا فى قول الشاعر:

أعن ترسمت من خرقاء منزلَة .... مَاء الصبابة من عَيْنَيْك مسجوم

لا يوجد دليل على صحته. وقلنا إن هذا من شغل الضرورة أو التصحيف بغرض اللبس والتعنيت أو من شغل الرواة. لكن هذا التأصيل خارج عن النطاق العقلي الواضع للقاعدة النحوية المألوفة لدى العرب.

ومن غرائب هذا المبحث ما ذهب إليه الفارسي من أن التثنية تدل على الكثرة ومن ذلك قولهم: نعم الرجلان أخواك، فهذا في أن المراد فيه الكثرة يشبه قولهم: هذان خير اثنين في الناس، وهذا المذهب علي حد قوله هو لا يلزم الأخذ به أو اعتقاده. ومن ذلك قول الفرزدق:

وما قمتُ حتَّى كادَ مَنْ كَانَ مُسْلِماً ... ليلبسَ مُسَوَّدَّىْ ثيابِ الأعاجمِ

حيث ذهب بعض المحققين إلي أن التثنية مراد بها الكثرة، زاعمين أن ثياب الأعاجم ليس لها مسودان اثنان، إنما أراد الفرزدق به الكثرة[2]. وأقول: إذا كان الفرزدق قد أراد الكثرة من التثنية كما تقولون فلماذا ذكر التثنية ولم يذكر الجمع مسودات ويبتعد عن الإغماض والاحتمال .

---

[1] خزانة الأدب 10/ 292.

[2] كتاب الشعر 133/1.

خاتمة البحث: جاءت لتأصل الانتحاء الغامض فى الدرس النحوي فكرة ومفهوما ولغة واصطلاحا ودلالة بالعرض والتحليل والنقد فقد اشتمل البحث علي مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وثبت من المراجع والمصادر التي اعتمد عليها. ففي المقدمة تناولت أهداف البحث وأهميته فى إطار كلامي مفيد ثم أعقبت ذلك بتحليل لكل تعبير مما سبق على حدة. وجاء المبحث الأول ليحكي الانتحاء الغامض فى النصوص وكان واضحا وقائما فى الدرس وأفاد بأنه قد أضر بكثير وأخفى وغيب المعاني النحوية التى كانت مرجوة من تلك النصوص الغامضة وكان ذلك بسبب طبيعة العصر وطبيعة لغته وثقافته وطريقة الشرح والتناول المختلفة لدى بعض النحويين. وجاء المبحث الثاني لإظهار صورة الانتحاء الغامض في العبارات بسبب سوء التعبير أو عدم الفهم الجيد للنص وغالبا يكمن فى التبعية والنقل عن السابقين فى التخريج والتقدير دون تفكير ونقد. أما المبحث الثالث فأكثرهن أهمية من حيث أوضح شطحات بعض النحويين فى الإعراب والتقدير وهي شطحات لا جدوى منها كما أنه أظهر خروج النحاة عن القاعدة المألوفة مما أثر على عملية التعليم والتعلم بالسلب لا بالإيجاب. وأما المبحث الرابع فأثار الانتحاء الغامض في التأويل وأكثره كان بسبب وقوف النحاة وتخريجهم للشاذ والنادر والغريب والمجهول والمحرَّف والمنتحل والمتكلف والمنفرد والمزعوم والملحون مما ترتب عليه غموض وتعسف في التخريج وعدم قبوله عقلا لمخالفته القاعدة المطردة.

وأخلص من ذلك أن الانتحاء الغامض يدخل فى قبائح النحو ومخالفات الأصول التي لا يجوز الاحتجاج أو الاستشهاد به بأي حال من الأحوال. وأن التعامل مع المكونات اللغوية والتراكيب العقلية يبقى خارجا عن قدرة العقل البشري مهما وقف عليها واقف بالبحث والدرس. ولاشك أن البحث قد دلَّ على مادة لغوية ليس فى الإطار التعليمي المفيد والجيد كما رأينا فى خلاله وفى نصوص بعض النحويين وعباراتهم وإعرابهم وتأويلهم كالفراء والرماني والزمخشري وابن الحاجب وبعض المحققين كالرضي والبغدادي وهذه المادة كانت في حاجة إلي تمييزها والوقوف عليها بالنقد والتعليق.

أهم المراجع والمصادر:

* الأخفش سعيد بن مسعدة: معانى القرآن, تحقيق هدى محمود قراعة, مطبعة الخانجى, الطبعة الأولى, 1990م.

*ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, طبعة المكتبة العصرية, بيروت 1987م.
* البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون, طبعة الخانجي, القاهرة, الطبعة الأولى 1986م.
*ابن جني أبو الفتح عثمان:
- الخصائص, تحقيق محمد على النجار, طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة الثالثة, القاهرة 1988م.
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, تحقيق على النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي بدون.

*أبو حيان عبد الله محمد بن يوسف: البحر المحيط, الطبعة الثانية, دار الفكر 1983م.
*البيضاوي ناصر الدين أبوسعيد عبدالله: أنوار التنزيل وأسرار التأويل, تحقيق محمد المرعشلي, دار إحياء التراث العربي بيروت بدون.
*الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرىّ: معانى القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1994م.
*الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر:
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ويليه الكافي الشافي فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني, وفى مؤخرته مشاهد الأنصاف على شواهد الكشاف بدون.
- المفصل فى علم العربية وبذيله كتاب المفضل فى شرح أبيات المفصل لأبى فراس النعساني الحلبى, الطبعة الثانية, دار الجيل, بيروت, لبنان بدون.

*سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب, تحقيق عبد السلام محمد هارون, بيروت, الطبعة الأولى بدون.
*السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور , دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1418هـ 1998م.

*ابن عطية الغرناطي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن: المحرر الوجيز فى تفسير القرآن العزيز, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى لبنان 1993م.
*ابن عقيل المصري بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, دار التراث, القاهرة, الطبعة العشرون 1980م.
*العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيان فى إعراب القرآن , تحقيق على محمد البجاوي, بيروت, الطبعة الثانية 1987م.
*الفراء أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله: معانى الفراء, تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتي الجزء الأول. ومحمد على النجار الجزء الثاني وعبد الفتاح شلبي, وعلى النجدي ناصف الجزء الثالث, طبع دار السرور, لبنان بدون.
* القرطبي الأنصاري أبو عبد الله محمد: الجامع لأحكام القرآن, طبعة دار الشام للتراث, لبنان بدون.
*ابن مالك جمال الدين محمد عبد الله الأندلسي: شرح التسهيل , تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون, الطبعة الأولى, القاهرة 1990م.
*المبرِّد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب, تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, القاهرة, الطبعة الثانية 1979م.
*مجمع اللغة العربية المعجم الوسيط إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، محمد النجار، دار الدعوة القاهرة بدون.
*ابن منظور الأنصاري جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب, تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله , هاشم محمد الشاذلي, طبعة دار المعارف بدون.
* ابن هشام الأنصاري جمال الدين:
  - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, لبنان بدون.
  - شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد بدون.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب, تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, لبنان 1987م .

* ابن يعيش موفق الدين يعيش بن على: شرح المفصل, طبعة عالم الكتب, بيروت بدون.